E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1997/32 (Part III)
E/ICEF/1997/12 (Part III)
15 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧
جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧

تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن أعمال دورته السنوية لعام ١٩٩٧

(٢-٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧)*

* هذه الوثيقة صيغة مستنسخة من تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن دورته السنوية (٢-٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧). وقد صدر التقريران عن الدورة العادية الأولى (٢٤-٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧) والدورة العادية الثانية (١٨-١٩ آذار/ مارس ١٩٩٧) بوصفهما الجزءين الأول والثاني منه، على التوالي. وستجمع هذه التقارير، فضلا عن التقرير المعد عن الدورة العادية الثالثة (٩-١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧) وتصدر بشكلها النهائي بوصفها: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧، الملحق رقم ١٢ (E/1997/32/Rev.1-E/ICEF/1997/12/Rev.1).

061097 061097 97-24645

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - تنظيم الدورة	١ - ١٣	٣
ألف - بيانان افتتاحيان من رئيسة المجلس التنفيذي والمديرة التنفيذية	١ - ١٠	٣
باء - إقرار جدول الأعمال	١١ - ١٣	٥
ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي	١٤ - ١٢٢	٧
ألف - تقرير المديرة التنفيذية (الجزء الثاني)	١٤ - ٣٣	٧
باء - متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل	٣٤ - ٤٢	١٢
جيم - تنفيذ سياسات اليونيسيف واستراتيجياتها في مجال الأطفال المحتاجين إلى تدابير خاصة للحماية	٤٣ - ٤٦	١٤
دال - ضمان بقاء الطفل وحمايته ونمائه في أفريقيا	٤٧ - ٥٦	١٥
هاء - مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا	٥٧ - ٥٩	١٧
واو - التقرير المتعلق بتوزيع الموارد العامة	٦٠ - ٧٢	١٨
زاي - مخطط سياسة اليونيسيف للإعلام والنشر	٧٣ - ٧٧	٢١
حاء - عملية بطاقات المعايدة والعمليات ذات الصلة	٧٨ - ٨٨	٢٣
طاء - تقريرا اجتماعي لجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واليونيسيف، ولجنة السياسة الصحية المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية	٨٩ - ٩٧	٢٥
ياء - تنفيذ برنامج التفوق الإداري في اليونيسيف	٩٨ - ١٠٩	٢٧
كاف - زيارة أعضاء المجلس التنفيذي الميدانية	١١٠-١١٤	٣٠
لام - تقديم جائزة موريس بات لعام ١٩٩٧ الممنوحة من اليونيسيف	١١٥	٣١
ميم - مسائل أخرى	١١٦	٣١
نون - ملاحظات ختامية مقدمة من المديرة التنفيذية ورئيس المجلس التنفيذي	١١٧-١٢٢	٣١
ثالثا - المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي		٣٣

أولا - تنظيم الدورة

ألف - بيانان افتتاحيان من رئيسة المجلس التنفيذي والمديرة التنفيذية

١ - أكدت الرئيسة، في ملاحظاتها الافتتاحية، أن أعمال المجلس ينبغي أن تؤدي إلى تعزيز ما تبذله منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من جهود للاستجابة لاحتياجات الناس. ففي كثير من أنحاء العالم، يُنظر إلى اليونيسيف على أنها الأمل الوحيد للبقاء، بل وأيضا لتنمية الإمكانات البشرية. فاليونيسيف تعمل مع أطفال اليوم الذين سيشكلون أُسر المستقبل، وتتمثل رسالتها في تحقيق التعاون الحقيقي بين الفكر والعمل.

٢ - وتحدثت عن عدة مسائل هامة معروضة على المجلس، بما في ذلك توزيع الموارد العامة، الذي كان موضع نقاش مستفيض قبل الدورة. كما أشارت إلى الاجتماعين الأخيرين للجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) واليونيسيف ولجنة السياسة الصحية المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. وأكدت أهمية المضي إلى ما هو أبعد من الأعمال الوقائية، بالاستثمار في الناس لتزويدهم بالأدوات اللازمة لاتخاذهم القرارات ولإدامة جهودهم.

٣ - وعند ترحيب المديرة التنفيذية بالوفود المشتركة في الدورة، تخلت عن الصيغة المعتادة لملاحظاتها الافتتاحية لتركز على "مسألة وحيدة تتسم بأهمية طاغية لجميع جوانب عمل اليونيسيف" - وهي مسألة إصلاح الأمم المتحدة. وتحدثت عن تأييد اليونيسيف القوي لعملية الإصلاح الحالية، فضلا عن التزامها الشخصي بتلك العملية. وقالت إن أوضح دليل على التزام المنظمة بأهداف الإصلاح هو برنامج الامتياز الإداري، الذي ساعد اليونيسيف على خلق ثقافة إدارية داخلية جديدة تعكس معايير محسنة للأداء والمساءلة. واستطردت تقول إن ذلك قد مكّن اليونيسيف من تنسيق عملها بصورة أكثر فعالية مع سائر أجزاء منظومة الأمم المتحدة لتحقيق مزيد من التماسك في التخطيط والبرمجة والتنفيذ. وفي هذه العملية، استرشدت الأمانة باعتقادها بضرورة إظهار أقوى تأييد للإصلاحات التي تعزز قدرة اليونيسيف على تعزيز حماية الأطفال والعمل من أجل بقاء الأطفال ونمائهم التام.

٤ - وحتى الآن، كانت اليونيسيف تشارك في أفرقة الإصلاح التي تركز على مقترحات المسار الأول التي ترمي إلى خفض التكاليف الإدارية، وتبسيط وظائف الأمانة العامة، ثم تعزيز تكامل أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، وهو الأمر الذي يتسم بأقصى قدر من الأهمية بالنسبة لليونيسيف. وعرضت المديرة التنفيذية بالتفصيل موقف اليونيسيف فيما يتعلق بتلك المقترحات، وأشارت إلى أن المسار الأول يمضي قدما بوتيرة طيبة، حيث قطعت جميع المسائل المعلقة شوطا كبيرا في اتجاه حلها.

٥ - وقالت إن الأمين العام سيُعلن في منتصف تموز/يوليه تقريبا مبادرات المسار الثاني، وإن اليونيسيف ستساعد في دفع هذه الإصلاحات الأبعد مدى إلى الأمام. ورغم أنه لا يزال يجري وضع تفاصيل المقترحات، فقد عرضت آراءها فيما يتعلق بطبيعة هذه المقترحات الإصلاحية الأوسع نطاقا. وقالت إن مجالي الإصلاح الرئيسيين اللذين تجري مناقشتهما حاليا فيما يتصل باليونيسيف مباشرة هما مجالا العمليات الإنمائية والشؤون الإنسانية.

٦ - وفيما يتعلق بمسألة العمليات الإنمائية، أشارت إلى عدة مجالات تهتم بها اليونيسيف، وبخاصة ما يحدث في الميدان واقتراح إدماج المجالس التنفيذية الموجودة العديدة في مجلس واحد. وقالت إنه لكي

تنجز اليونيسيف ولايتها، فإنها يجب أن تكون قادرة على مواصلة برامجها القطرية، وهو ما يعني العمل في شراكة مع الحكومات والمجتمع المدني، مع مدخلات تعاونية من جانب منظومة الأمم المتحدة. كما أن ممثلي اليونيسيف، المسؤولين أمام المديرة التنفيذية، لا بد أن يظلوا مسؤولين عن وضع البرامج القطرية وتنفيذها. وأقرت بعلاقة العمل الطيبة التي تربط بين أمانة اليونيسيف ومجلسها التنفيذي في شكلها الحالي، وأعربت عن أملها في أن يبقي أي هيكل يتقرر مستقبلا على نفس الدرجة من المعرفة المتخصصة والدعم والحوار اللاسياسي. وأشارت إلى أنه في أي إطار تعاوني ومنسق، يجب أن تحتفظ اليونيسيف بقدرتها وسلطتها في الحديث مباشرة باسم الأطفال في كل مكان، وأن تضع وتنفذ برامج قطرية متميزة في ظل توجيه المجلس، وأن تقوم بجمع التبرعات لنفسها.

٧ - وفيما يتعلق بالشؤون الإنسانية، تحدثت عن خيار إنشاء وكالة جديدة للشؤون الإنسانية تُدمج فيها الوكالات التي تعالج حالات الطوارئ، وتشمل إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ويمكن أن تشمل كذلك برنامج الأغذية العالمي. وفي هذا السيناريو، ستصبح مفوضية شؤون اللاجئين من الناحية الفعلية الوكالة الإنسانية للأمم المتحدة، مع منحها صلاحيات أوسع نطاقا مما لديها الآن. وقالت إنه لا بد أن تضمن اليونيسيف أن تظل جميع جوانب رعاية الأطفال وحمايتهم تحتل موقعا متقدما في جدول الأعمال الإنساني، وأن تظل اليونيسيف، بمنظورها الإنمائي الخاص، تعتبر المدافع الرئيسي عن "منح الأولوية للأطفال".

٨ - وطرحت المسائل التالية كي تأخذها الوفود في اعتبارها عند النظر في مقترحات المسار الثاني للإصلاح: ما الأثر الذي ستتركه على طبيعة اليونيسيف ودورها؛ كيف سيجري تنفيذها بالتفصيل؛ هل ستؤدي إلى تحسين العمليات في الميدان؛ هل ستساعد في تعبئة موارد إضافية للخدمات الاجتماعية الأساسية؛ هل ستؤدي إلى تحسين أصول الحكم والإدارة؛ كيف ستخدم حقوق الأطفال ومصالحهم.

٩ - وفي ختام كلمتها، أعادت إلى الأذهان مناسبة قبول هنري لابويس جائزة نوبل للسلام باسم اليونيسيف منذ ٣٧ عاما، عندما قال لمستمعيه في أوسلو إن أهم معنى تنطوي عليه الجائزة هو "الاعتراف الجاد بأن رفاه أطفال اليوم يرتبط بصورة لا انفصام فيها بسلام عالم الغد". وقالت إن "صحة تلك الملاحظة لم تتغير، كما لم يتغير دور اليونيسيف المحوري والقيادي كصوت قوي ومستقل يتكلم باسم الأطفال في كافة أنحاء العالم". (للاطلاع على النص الكامل لبيان المديرة التنفيذية، انظر الوثيقة E/ICEF/1997/CRP.14).

١٠ - وأثار بيان المديرة التنفيذية اهتماما واسعا بين الوفود، التي تناول كثير منها الموضوع بالتعليق في أوقات مختلفة طوال الدورة. فقد رحبوا بالعرض الصريح والشامل الذي قدمته، وأكدوا أهمية إصلاح الأمم المتحدة. كما شددوا على ضرورة مشاركة اليونيسيف مشاركة تامة في العملية. وكان من المتفق عليه بوجه عام أن النهج الذي تتبناه اليونيسيف نهج بناء وملائم. وأشير في هذا الصدد إلى عملية الامتياز الإداري الداخلية التي تضطلع بها اليونيسيف حاليا، والتي تضعها في صدارة عملية إصلاح الأمم المتحدة. وقال بعض الوفود إن عملية الإصلاح ينبغي أن تبقي على مزايا وخدمات الوكالات بحيث يتسنى لها أن تضطلع على نحو أفضل بتنفيذ مهامها، وأكدوا على أهمية احتفاظ اليونيسيف بهويتها المستقلة ـ داخل إطار معزز للأمم المتحدة ـ باعتبارها الوكالة التي تعمل من أجل بقاء ونماء وحماية الأطفال. ورئي أن عملية الإصلاح ينبغي أن تعزز قدرة اليونيسيف. وأعرب المتكلمون عن تقديرهم لدعم اليونيسيف لمقترحات المسار الأول، غير

أنهم قالوا إنه يلزم معالجة مقترحات المسار الثاني في سياق أوسع نطاقا في الوقت المناسب، ربما في الدورة العادية الثالثة في شهر أيلول/سبتمبر.

باء - إقرار جدول الأعمال

١١ - تم إقرار جدول أعمال الدورة بصيغته الواردة في الوثيقة E/ICEF/1997/13 و Corr.1. وتضمن جدول الأعمال البنود التالية:

البند ١: افتتاح الدورة: بيانان من رئيسة المجلس التنفيذي والمديرة التنفيذية

البند ٢: إقرار جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني وتنظيم الأعمال

البند ٣: تقرير المديرة التنفيذية (الجزء الثاني)

البند ٤: متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

البند ٥: تنفيذ سياسات اليونسيف واستراتيجياتها المتعلقة بالأطفال الذين يحتاجون إلى تدابير حماية خاصة

البند ٦: ضمان حقوق الطفل في البقاء والنماء والحماية في افريقيا

البند ٧: تقرير شفوي عن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا

البند ٨: تقرير عن توزيع الموارد العامة

البند ٩: الخطوط العامة لسياسة اليونيسيف في مجالي الإعلام والمنشورات

البند ١٠: عملية بطاقات المعايدة والعمليات ذات الصلة:

(أ) خطة العمل والميزانية المقترحة لعملية بطاقات المعايدة لعام ١٩٩٧

(ب) التقرير المالي والبيانات المالية لعملية بطاقات المعايدة عن السنة المنتهية في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦

البند ١١: تقريرا اجتماعي لجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واليونيسيف، ولجنة السياسة الصحية المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية (التي سيعاد تشكيلها لتكون لجنة التنسيق بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان المعنية بالصحة)

البند ١٢: تنفيذ التفوق الإداري في اليونيسيف

البند ١٣: زيارة ميدانية لأعضاء المجلس التنفيذي

البند ١٤: مسائل أخرى

البند ١٥: اختتام الدورة: ملاحظات المديرة التنفيذية ورئيسة المجلس التنفيذي

١٢ - ووفقا للمادة ٥٠-٢ من النظام الداخلي ومرفقه، أعلن أمين المجلس التنفيذي أن ٦٩ وفدا مراقبا قد قدموا أوراق اعتماد إلى الدورة.

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، قدم أوراق اعتماد خمس من هيئات الأمم المتحدة، ووكالتان متخصصتان، و ١٣ منظمة غير حكومية، وأربع لجان وطنية لليونيسيف، وفلسطين.

١٤ - قدمت المديرة التنفيذية تقريرها السنوي ((E/ICEF/1997/10 (Part II)، وذكرت أنها أطلعت الوفود عليه قبل الدورة الحالية لتتيح للوفود زمنا كافيا للتحليل والتعليقات. وذكرت أن الأمانة حاولت، لدى إعداد هذا التقرير، أن يكون مقتضبا، وأن تتجنب التكرار، وأن تثبت الإسناد إلى الوثائق ذات الصلة.

١٥ - وقد أعرب كثير من المتكلمين عن تقديرهم للتقرير وللالتزام المتواصل والعمل الذي اضطلعت به اليونيسيف في عام ١٩٩٦. وعلقت عدة وفود بالإيجاب على التحسن في صيغة التقرير ومضمونه، لا سيما في النهج التحليلي الأكثر تقدما، في حين شجعت وفود أخرى اليونيسيف على إدخال مزيد من التحسين على الجانب التحليلي من التقرير. واقترح أحد الوفود بأن يركز التقرير على أثر أنشطة اليونيسيف وعلى الصعوبات التي تواجهها، مع النظر إلى التوجه المستقبلي والاستراتيجيات الطويلة الأجل لهذه المنظمة. وأعرب وفدان عن رغبتهما في أن توجد روابط أوضح بين الاتجاهات العالمية والتدخلات البرنامجية ذات الأولوية التي تهدف إلى تلبية احتياجات الأطفال والنساء وكفالة إعمال حقوقهم. وقال أحد المتكلمين إنه لم يرد ذكر أعمال اليونيسيف في منطقة المحيط الهادئ.

١٦ - وتم الاعراب عن تأييد قوي للتركيز على التخفيف من الفقر، لا سيما نظرا لوجود اتجاه نحو تخفيض المعونة، وجرى تشجيع اليونيسيف على التعاون على نحو وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه العملية. وعلقت عدة وفود على الآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلي والعولمة وتحرير اقتصادات البلدان ذات الدخل المنخفض وعلى ما تمخض عن ذلك من صعوبات لدى محاولة تحسين حالة النساء والأطفال. وقد طُلب إلى اليونيسيف أن توضح على نحو أفضل موقفها فيما يتعلق بمسألة أثر التكيف الهيكلي. وذكر أن من المهم ألا يتم إحراز الكفاءة على حساب الإنصاف. وقالت المديرة التنفيذية إن اليونيسيف تؤيد الإصلاح الاقتصادي بقوة على أمل أن يؤدي في نهاية المطاف إلى مزيد من الإنصاف. وإن مصدر القلق الكبير لليونيسيف ليس تزايد الفقر فحسب، بل كذلك تزايد الفوارق.

١٧ - وأكد أحد الوفود على أن مبادرة ٢٠/٢٠ ينبغي أن تحظى بأولوية عليا، وقدم تقريرا عن الأنشطة التحضيرية من أجل عقد اجتماع متابعة بشأن هذه المبادرة على نحو ما اتفق عليه في مؤتمر أوسلو لعام ١٩٩٦. وشجع عدد من الوفود اليونيسيف وسائر وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي بقوة على المشاركة

في هذا الاجتماع على نحو كامل. وذكر أن مزيدا من المعلومات بشأن هذا الموضوع سيتاح في دورة المجلس المقبلة في أيلول/سبتمبر. وذكرت الأمانة أن اليونيسيف ما زالت تدعم المبادرة بقوة وتشارك مشاركة كاملة في الجهود المبذولة فيما يتعلق باجتماع المتابعة.

١٨ - وقد أعربت عدة وفود عن تقديرها للمنجزات التي تم إبرازها في تقرير منتصف المدة بشأن تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، لكنها ذكرت أنه ما زال الكثير مما ينبغي عمله لكفالة بقاء الأطفال ونمائهم وحمايتهم. وجرى تشجيع اليونيسيف على زيادة تركيزها على الحماية من إساءة الاستعمال والاستغلال والتفريق بين أفراد الأسرة وحالات العجز. وأكد وفد آخر على الحاجة إلى تخصيص الموارد المتاحة القليلة للبلدان التي هي في أمس الحاجة.

١٩ - وأكدت عدة وفود على الحاجة إلى تركيز أشد على تعزيز نظم البيانات والرصد. ونظرا للحاجة إلى زيادة قدرات البلدان على جمع البيانات الموثوقة، طُلبت معلومات عن الحاجات الحالية والحاجات المستقبلية المرتقبة وعن الخطط في مجال تحسين قواعد البيانات القطرية كي يتم الارتقاء بالبيانات إلى درجة تمكن معها المقارنة. وأكد أحد الوفود على أهمية رصد الجهود المبذولة لبناء القدرات. وقالت المديرة التنفيذية إن اليونيسيف ملتزمة بمواصلة تعزيز بناء القدرات على المستوى المؤسسي وتطوير القدرة الكافية لجمع البيانات وتحليلها، لدى الوكالات الوطنية المناسبة التي يعهد إليها بالرصد وجمع البيانات فيما يتعلق بإحراز الأهداف. وطلبت عدة وفود معلومات إضافية عن الطرق التي تيسر بها اليونيسيف المشاركة المجتمعية وبناء القدرات من أجل الاعتماد على الذات ومن أجل الاستدامة، وذكروا أنهم يتطلعون إلى التقرير الذي يجري إعداده لتوثيق أفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجال المشاركة والتمكين المجتمعيين على النحو المذكور في الفقرة ٦٩ من الوثيقة.

٢٠ - وقال عدد من الوفود إن اليونيسيف ينبغي أن تزيد من اهتمامها بالمشاكل التي ترتبط بتعاظم الاتجاه نحو المناطق الحضرية وأثر ذلك في مجال الفقر وعلى الطفل الحضري المحروم. وقال أحد الوفود إن هذه المسألة لم تعالج في التقرير من جميع جوانبها المعقدة، لا سيما فيما يتعلق بأفريقيا وبأجزاء التقرير التي تتعلق بالعنف والدعارة وما إلى ذلك. وطلب وفد آخر معلومات إضافية عن الكيفية التي تطور بها اليونيسيف تركيزها الحضري. وقال أحد المتكلمين إن الجهود الإنمائية ينبغي أن تركز على المناطق الريفية التي يهاجر منها الناس وذلك بغية التخفيف من الاتجاه نحو المناطق الحضرية. وأجابت المديرة التنفيذية أن اليونيسيف لا تحاول أن تفعل شيئا مختلفا، بل ستستعرض تدخلاتها البرنامجية.

٢١ - وأعربت عدة وفود عن رأيها بأن التنسيق فيما بين الوكالات على جميع المستويات - لا سيما على المستوى الميداني - أساسي لتعزيز العمليات، وورد على وجه الخصوص ذكر تجربة غانا. وجرى أيضا تشجيع اليونيسيف على تحسين التكامل في البرامج والتنسيق بين الخبراء على المستوى القطري. وأكد متكلم آخر على ضرورة التنسيق فيما بين الحكومات والجهات الثنائية والجهات المتعددة الأطراف على السواء لإتاحة الفرصة للحكومات الوطنية كي تكون رائدة في مجالي التخطيط والتنفيذ. كما ورد ذكر أهمية التنسيق في مجالي بناء القدرات وعمليات الطوارئ. وطلب عدة متكلمين معلومات إضافية عن تجربة اليونيسيف في العملية الجديدة للبرمجة القطرية وعن التنسيق على المستوى القطري نظرا لأن التقرير لم يوفر معلومات تفصيلية عن هذه المسائل.

٢٢ - وطلب أحد الوفود معلومات محددة عن استراتيجيات اليونيسيف وبرامجها لمكافحة مشكلة العنف ضد الأطفال والنساء نظرا لأن ذلك لم يرد في التقرير.

٢٣ - وأثنى عدة وفود على تأكيد المنظمة على اتفاقية حقوق الطفل بوصفها الإطار القانوني لإجراءاتها الرامية إلى حماية الأطفال، وأضافوا أن التحدي الآن هو تنفيذ هذه الاتفاقية من خلال البرمجة. والمطلوب الآن وضع استراتيجية واضحة ومبادئ توجيهية برنامجية تؤكد على الإجراءات ذات الأولوية التي ينبغي اتخاذها بالتشاور مع البلدان المتلقية.

٢٤ - وأدلي بعدة ملاحظات حول التمييز بين النهج المرتكز على الحقوق والنهج المرتكز على الاحتياجات. وقال أحد الوفود إن أفضل طريقة للتصرف بشأن حقوق الأطفال هي تلبية احتياجاتهم. وفي حين أعرب متكلمان آخران عن دعمهما للنهج المرتكز على الحقوق، فقد أعربا عن قلقهما من أن النهج المرتكز على الحقوق يمكن أن ينظر إليه بصورة عفوية على أنه يتعارض مع النهج المرتكز على الاحتياجات. وذكر متكلم آخر أن النهجين مترابطان وطلب أن يتم تناول هذه الحقيقة في المستقبل. وفيما يتعلق بالإطار الخاص بالحقوق، ذكرت نائبة مدير شعبة البرامج أن المسؤولية الكبرى في تنفيذ الاتفاقية تقع على البلدان التي صدقت عليها وأن اليونيسيف ليست إلا واحدة من الجهات المشتركة اشتراكا فعالا في دعم تنفيذها. وقالت إن الإطار الذي توفر في الاتفاقية لا يحتاج إلى تغيير في طريقة عمل البرامج القطرية. وأضافت قائلة إن النهج الثلاثي الذي يتمثل في التقييم والتحليل واتخاذ الإجراءات ينطبق انطباقا شديدا على النهج المرتكز على الحقوق.

٢٥ - ورحب عدد من الوفود باشتراك اليونيسيف مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في الأنشطة ذات الصلة. وذكر أن مرض الإيدز يمثل اليوم أسرع سبب في وفيات الأطفال في أفريقيا انتشارا، ويبطل الانجازات المتحققة في مجال تخفيض وفيات الأطفال واعتلالهم، ويشكل مشكلة أخرى يعسر حلها - هي ازدياد عدد الأيتام. وأكد أحد الوفود على أهمية التنسيق الوثيق على المستوى القطري بين اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وطلب معلومات عن طرائق دعم اليونيسيف للبرنامج المشترك. وأكدت المديرة التنفيذية للوفود أن اليونيسيف ستزيد من تعزيز تعاونها مع البرنامج المشترك واستشهدت بعدة أمثلة عما تفعله اليونيسيف حاليا، ومنها أنها تعمل بالاشتراك مع البرنامج المشترك على إصدار منشور عن الشباب والوقاية من الإيدز.

٢٦ - وأعرب جميع المتكلمين الذين يعالجون مسألة تعبئة الموارد عن قلقهم الشديد بشأن اتجاه الفقر نحو الزيادة وتناقص المساعدة الإنمائية الرسمية، وأكدوا على أهمية استعمال الموارد على النحو الأمثل. وذكروا أنه ينبغي بذل الجهود لتعبئة الموارد من جميع المصادر باستعمال أساليب مبتكرة بغية التمكن من دعم تنفيذ البرامج المتفق عليها. فالتزام اليونيسيف بالقضاء على الفقر لا بد أن يتضمن معالجة الأسباب الجذرية للفقر، التي يتعين أن تؤخذ في الاعتبار لدى توزيع الموارد. وأدلى أحد الوفود بملاحظة عن أثر انخفاض التمويل على التدخلات الطارئة أيضا. ونتيجة لذلك، لا بد لليونيسيف من أن تركز على البلدان التي هي بأمس الحاجة وعلى الأطفال المعرضين لأشد الخطر. وأبرز وفد آخر الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية، ورابطة الدول المستقلة، ودول البلطيق، نظرا لحساسية عملية الانتقال التي تمر بها. وطلب عدة متكلمين معلومات عما تفعله اليونيسيف لتعبئة موارد جديدة وإضافية، بما في ذلك من جهات مانحة غير تقليدية، وذكروا أن هذه المعلومات لم ترد في التقرير. وقالت المديرة التنفيذية إن اليونيسيف ملتزمة بالاستفادة على خير وجه من مواردها وأنها جادة في البحث عن مصادر بديلة. وفي

هذه الأثناء، فإن إمكانية تحويل الأرصدة المالية سيكفل عدم إضاعة الأموال. وقد حدثت زيادة في التمويل الخاص، كما تجرى أنشطة لجمع الأموال في البلدان الذي توجد فيها برامج لليونيسيف.

٢٧ - وعلق أحد الوفود على المبادرة التي تضطلع بها اليونيسيف الآن لتعبئة مزيد من الموارد العامة عن طريق العمل مع الجهات المانحة للتعرف على المساهمات التي يمكن أن تخصص للموارد العامة بدلا من تخصيصها للأموال التكميلية عندما تتم تلبية الاحتياجات الخاصة للجهات المانحة من المعلومات والإبلاغ، على النحو الذي يرد وصفه في الفقرة ١١٦ من الوثيقة. وطلب المتكلم نفسه من الأمانة أن تعلق على الاتجاه الجلي نحو انخفاض اللوازم والمعدات والمساعدة النقدية وزيادة خدمات دعم البرامج على النحو الذي يتبين في الجدول ٣ من الوثيقة. وردا على ذلك، أوضحت المديرة التنفيذية أنه حدثت زيادة معتدلة في الموارد العامة. وأعربت عن نية الأمانة بأن تقدم التقارير بدقة أكبر بشأن استعمال الموارد العامة، فتشجع الجهات المانحة بذلك على عدم إفراد أموالها لغرض مخصوص. وقالت إن الزيادة الظاهرة في خدمات دعم البرامج ترجع إلى إدماج الصناديق العالمية (التي لم تعد توجد) في تلك الفئة، وإن الحقيقة أنه لم تحدث زيادة. وأضافت أن أعضاء المجلس سيتلقون تحليلا أدق للنفقات في العرض الموحد القادم للميزانية.

٢٨ - وذكر أحد الوفود الزيادة في المساهمات الآتية من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بوصفها سببا هاما كي تمتّن اليونيسيف روابطها مع المنظمات غير الحكومية. كما شدد على الحاجة إلى أن ترد في التقرير المقبل معالجة للكيفية التي يستفاد بها من هذه المساهمات.

٢٩ - وفي حين أن عددا من الوفود أثنوا على الجهود التعاونية المبذولة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية في مجال التحصين، أعربت عدة وفود أخرى عن قلقها بشأن عدم توافر بعض اللقاحات الجديدة والمحسنة بالنسبة للبلدان النامية وعدم قدرة هذه البلدان على الحصول عليها. وطلب أحد الوفود بصورة محددة من اليونيسيف أن توضح كيف ستعالج الوكالة مسألة تحقيق المساواة في الحصول على اللقاحات. وبيّن وفد آخر نواحي الضعف لدى البلدان النامية في مجال انتاج اللقاحات الجديدة وطلب المساعدة في إحداث مركز إقليمي لإنتاج اللقاحات. وقالت المديرة التنفيذية إن اليونيسيف تشارك في القلق الذي أعربت عنه بعض الوفود بشأن مسألة الحصول على اللقاحات الجديدة والمحسنة. وأضافت أن اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية تحاولان لفت الأنظار لهذه المسألة ووضع استراتيجيات لدعم البلدان التي لا تستطيع أن تقتني اللقاحات الجديدة.

٣٠ - وأكدت عدة وفود على الحاجة إلى تحليل مسألة التغذية والأمن الغذائي للأسر المعيشية بتعمق أشد وإلى زيادة التدخلات نظرا لما سجل من بطء في التقدم. وتم التأكيد على أهمية وجود نهج مشترك بين القطاعات فيما يتعلق بتدخلات اليونيسيف في مجال التغذية. وطلب وفد آخر معلومات عن جهود المتابعة للمؤتمر الدولي المعني بالتغذية لعام ١٩٩٢، وهو ما لم يرد في التقرير. وردا على ذلك، قدم رئيس قسم التغذية تقريرا عن أعمال المتابعة لهذا المؤتمر التي نظمتها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وذكر أن المؤتمر أيد جميع الأهداف المتعلقة بالتغذية التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وأسلوب معالجة قضايا التغذية الذي عبرت عنه اليونيسيف بوضوح في سياستها المتعلقة بالتغذية التي اعتمدها المجلس في عام ١٩٩٠. وأضاف أن استراتيجية التغذية تلك أدت خدمة جيدة في البلدان الـ ٢٥ التي استطاعت تنفيذها.

٣١ - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للتركيز على وفيات الأمهات، وأكد على الدور الخاص الذي يمكن أن تؤديه مكاتب اليونيسيف الإقليمية دعما لهذا المجهود. وبيَّن المتكلم نفسه التناقض بين الإحصاءات الوطنية والإحصاءات الرسمية وأعرب عن الحاجة إلى إزالة هذه المفارقة. وطلب متكلم آخر إيضاحا بشأن مركز وفيات الأمهات بين المجالات ذات الأولوية لتدخلات اليونيسيف. وأعربت المديرة التنفيذية عن التزام اليونيسيف الشديد بمسألتي التغذية ووفيات الأمهات على السواء - وهما مجالان يكشفان عن اتجاه سلبي. وقالت فيما يتعلق بالمسألة الثانية إن اليونيسيف في سبيل القيام مع منظمة الصحة العالمية ببحث الخطوات التي يلزم اتخاذها لزيادة العمل بشأن هذه المسألة. وأضافت أن المنظمتين في سبيل إصدار مبادئ توجيهية منقحة بشأن تخفيض وفيات الأمهات.

٣٢ - وقال أحد الوفود إن إجراءات اليونيسيف في مجال نماء الأطفال وحمايتهم ينبغي أن تكون وقائية في طبيعتها، وأضاف متكلم آخر أن عمل اليونيسيف فيما يتعلق بالأطفال في الظروف العسيرة ينبغي أيضا أن يركز على إعادة التأهيل. كما أثيرت مسألة أهمية وضع تركيز خاص على توجيه هذه الإجراءات نحو الأطفال ذوي العاهات والأطفال في حالة النزاع المسلح. وردا على استفسار بشأن مستقبل تدخلات اليونيسيف في عمل الأطفال وأعمال اليونيسيف التعاونية مع منظمة العمل الدولية، قالت المديرة التنفيذية إن اليونيسيف وقعت مع منظمة العمل الدولية مذكرة تفاهم تؤكد على النهج المنسق، وأنها ترتقب مؤتمر أوسلو.

٣٣ - وقد تم الإعراب عن التقدير للتركيز الرئيسي الذي وجهته اليونيسيف للتعليم، وتعليم الفتيات على وجه الخصوص. وعلق أحد الوفود على القيمة التعليمية للبرامج السمعية - البصرية مثل برنامج "مينا"، وطلب أن يتاح هذا البرنامج للمناطق الأخرى. وفضلا عن قيام اليونيسيف بتعزيز جهودها إزاء التربية الأساسية، فإنها ينبغي أيضا أن تشدد بصورة خاصة على انقطاع الفتيات عن المدرسة.

باء - متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل

٣٤ - وعلقت الوفود على عدة مجالات برنامجية أخرى. وأكد بعض المتكلمين على أهمية مواصلة التركيز على إتاحة الأنشطة الصحية المتطورة والمرافق الصحية على الصعيد العالمي. وفي رد على تعليق حول أثر الملاريا على معدل وفيات واعتلال الأطفال في أفريقيا، قالت المديرة التنفيذية أن منظمة اليونيسيف مقتنعة بالحاجة إلى تدخلها في مجال الجهود المبذولة لمكافحة الملاريا، على الرغم من أن هذا المرض لم يكن مدرجا ضمن أهداف مؤتمر القمة العالمي. وأضافت أنه يُعتزم إعداد تقرير حول هذا الموضوع الهام. وأعرب وفدان عن تأييدهما لجهود المنظمة المتواصلة في مجال مراعاة الفوارق بين الجنسين عند إعداد البرامج الرئيسية. وقد ذُكرت اعتداءات على حقوق المرأة في أحد البلدان، وطُلب إلى الأمانة توضيح دور اليونيسيف في التصدي لمثل هذه الاعتداءات. وطلب وفد واحد مزيدا من المعلومات عن جهود اليونيسيف في التخفيف من أثر الجزاءات على الأطفال.

٣٥ - وكان معروضا على المجلس التنفيذي التقرير المرحلي عن متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (E/ICEF/1997/14 و Corr.1 و Corr.2) الذي قدمته مديرة شعبة التقييم والسياسات والتخطيط.

٣٦ - ورحب العديد من الوفود بالوثيقة قائلين إنها معبرة وموجزة. وقد شجع معظم المتكلمين ما تم إحرازه من تقدم في مجالات التغطية بالتحصين، والقضاء على شلل الأطفال وداء الحييات، وتزايد الاعتراف بحقوق الطفل. وتمت الإشادة باليونيسيف لما تبذله من جهود دؤوبة وما تؤديه من عمل شاق أسهم في تحقيق ما تم إحرازه من تقدم. وأكد بعض المتكلمين على أهمية بناء القدرة الوطنية لمواصلة إحراز تقدم.

٣٧ - وأعرب عدد كبير من الوفود عن قلقهم إزاء عدم إحراز تقدم ملحوظ فيما يتعلق بمعدل وفيات الأمهات، وسوء التغذية عند الأطفال، والتعليم الأساسي، والمياه والمرافق الصحية. وساد الاحساس بضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لهذه المجالات. واقترح بعض المتكلمين أن ترتب اليونيسيف برامجها في السنوات المتبقية حسب أولويتها، وشجع عدة متكلمين آخرين اليونيسيف على وضع استراتيجيات يقوم عليها إعداد البرامج العملية. وكان التعليم الأساسي، ولا سيما فيما يتعلق بالجودة والتوازن بين الجنسين، محور اهتمام عدة وفود أكدت على ضرورة اعتباره من الأولويات. وأكد وفدان أهمية النهج المجتمعي ودور الأسر في مواجهة التحديات المتبقية، وقالا إنه يجب على اليونيسيف أن تتحرك من أجل تمكين الأسر والأهالي وموفري الرعاية. وأوصى أحد الوفود بأن تنظر اليونيسيف في مد الإطار الزمني لعدد من أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل إلى ما بعد العام ٢٠٠٠.

٣٨ - وشجع وفدان اليونيسيف على تكوين رؤية واتجاه مستقبليين لما يتجاوزان عام ٢٠٠٠. وطرح وفد آخر أسئلة حول الطريقة التي ستتبعها اليونيسيف لوضع برامج للفترات الانتقالية بعد عام ٢٠٠٠، وعن أسلوب عمل المنظمة مع الحكومات لدمج برامج العمل الوطنية من أجل الطفل واتفاقية حقوق الطفل، وحول كيفية الربط بين أهداف مؤتمر القمة العالمي وحقوق الطفل. وطلب أحد المتكلمين مزيدا من التوضيح فيما يتعلق بالتكامل بين الاتفاقية وأهداف مؤتمر القمة العالمي. وقالت المديرة ردا على ذلك إن أهداف مؤتمر القمة العالمي هي معايير قياسية مرتبطة بزمن محدد وأن حقوق الطفل أهداف غير محددة بزمن معين. ويمكن لبرامج العمل الوطنية أن تضطلع بدور هام في تعزيز حقوق الطفل عندما يتم إعدادها في إطار الاتفاقية بوصفها استراتيجية وطنية شاملة ترمي إلى تعزيز حقوق الطفل وحمايتها.

٣٩ - وطلب أحد المتكلمين استيضاح السبب في عدم إدراج أهداف محددة عن حقوق الطفل في التقرير مثل عمل الأطفال. واقترح متكلم آخر أن يتضمن التقرير المرحلي إشارات أكثر تحديدا في المستقبل الى المجالات المتعلقة بحماية الطفل في حالات العمل والاستغلال الجنسي والإعاقة. وعقب وفد آخر على ذلك قائلا إن القرار لم يعبر بالكامل عن انتهاك حقوق الطفل، وإنه ينبغي تنقيحه للوفاء بهذا الغرض. وردت المديرة قائلة إن التقرير ركّز بصفة أساسية على أهداف نهاية العقد، وإنه لم يركز بالتحديد على مسائل حماية الطفل. وسيسهم بلا شك التكامل بين مؤتمر القمة العالمي والاتفاقية، والعلاقة الوثيقة بين بلوغ الأهداف وإعمال حقوق الطفل في النظر في كافة المجالات ذات الصلة بحياة جميع الأطفال، بما في ذلك توفير تدابير الحماية الخاصة لمجموعات الأطفال المعرضة للخطر بشكل خاص.

٤٠ - ونصح عدة متكلمين اليونيسيف بتقديم مزيد من الدعم للجنة حقوق الطفل، بما في ذلك الدعم الذي يؤدي إلى كفالة زيادة عدد أعضاء اللجنة نظرا الى كثرة عدد التصديقات على الاتفاقية وزيادة أعباء العمل التي تواجهها اللجنة. وقالت المديرة إن اليونيسيف قدمت دعما قويا للجنة فيما يتعلق بمهامها في مجال الرصد والدعوة. وأوصت كذلك الحكومات بتأييد قرار الجمعية العامة الذي ينص على زيادة عدد أعضاء اللجنة من ١٠ إلى ١٨ عضوا.

٤١ - وأكد بعض الوفود على أهمية الرصد والتقييم، واقترحوا أن تقوم اليونيسيف بقياس التقدم، وتلخيص التجارب وتقييم الدروس المستفادة. وأرتئي أن استعراض منتصف العقد أتاح الفرصة المناسبة لإعمال الفكر في الدروس المستفادة، وقال أحد المتكلمين إن واحدا من الدروس المستفادة من الاستعراض تمثل في أن الأهداف المحددة زمنيا شكلت عوامل هامة في المساعدة على وضع البرامج. وأراد وفد آخر معرفة كيف تحدد اليونيسيف أولوياتها في العمل، وما هي الدروس المستفادة في مجالات وفيات الأمهات، والتعليم الأساسي وسوء التغذية عند الأطفال على وجه التحديد. وقال بعض المتكلمين إنه ينبغي لليونيسيف أن تدعم إعداد استعراض نهاية العقد في عام ٢٠٠١. وأكد متكلمان أهمية وضع مؤشرات عن حقوق الطفل من أجل الرصد والتقييم. وقال عدد آخر من المتكلمين إنه ينبغي استعراض كفاءة منهجية الدراسات الاستقصائية المتعددة المؤشرات وفاعليتها لاستخدامها المحتمل في رصد أهداف نهاية العقد. وقالت المديرة ردا على ذلك إن الأمانة على علم بالحاجة إلى جمع المعلومات عن الأطفال بمعدل منتظم. وقد تم وضع بعض المؤشرات، ويجري اتخاذ خطوات من أجل تحديد مؤشرات خاصة بحقوق الطفل. وأعربت عن تأييد اليونيسيف الكامل لجهود الحكومات الرامية الى وضع مؤشرات محلية إضافية للتكييف مع الواقع الخاص بكل قطر. وأبلغت الوفود كذلك بأنه يجري حاليا تقييم كفاءة منهجية الدراسات الاستقصائية المتعددة المؤشرات وفاعليتها.

٤٢ - وأكد بعض الوفود على أهمية قيام الشراكات، وأضافوا أن أهداف مؤتمر القمة العالمي لن تتحقق ما لم تعمل اليونيسيف على نحو وثيق مع شركائها الآخرين. وعبَّر متكلم عن اهتمامه بمعرفة كيفية إسهام الوكالات الأخرى في أهداف مؤتمر القمة العالمي. (انظر الفصل الثالث، المقرر ١٩٩٧/٢٠ للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي).

جيم - تنفيذ سياسات اليونيسيف واستراتيجياتها في مجال الأطفال المحتاجين إلى تدابير خاصة للحماية

٤٣ - عرض نائب مدير شعبة البرنامج التقرير المعنون "الأطفال المحتاجون إلى تدابير حماية خاصة: تقرير عن الخطوات المتعلقة بتنفيذ السياسة" (E/ICEF/1997/16). وقد أُعد هذا التقرير كورقة ملازمة لاستعراض سياسة عام ١٩٩٦ الخاص بسياسات اليونيسيف واستراتيجياتها في مجال حماية الطفل (E/ICEF/1996/14)، وذلك استجابة لمقرر المجلس التنفيذي ١٩٩٦/٢٧ (E/ICEF/1996/12/Rev.1)، وهو يوفر إطارا برنامجيا لإدراج شواغل الحماية الخاصة ضمن البرامج القطرية.

٤٤ - وتدخل عدد كبير من الوفود فيما يتعلق بهذا البند من جدول الأعمال. وكان التأييد عاما للنهج وخطة التنفيذ المعروضتين في التقرير. ورحبت وفود عدة بالاستراتيجية ذات الشعبتين الخاصة بالحماية والردود الموجهة. كما أعلن عدد من الوفود عن مساندته لمفهوم شبكات الدعم الفني. وفي هذا الصدد، أكدت وفود أهمية التعاون مع المنظمات غير الحكومية ونادت بزيادة تعزيز الروابط بين اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية الاستراتيجية الشريكة. كما سلطت وفود الضوء على التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. وكان الشاغل العام الذي جرى التعبير عنه في أثناء المناقشة هو أهمية إدراج شواغل الحماية في جميع برامج اليونيسيف المعنية بالتعاون، بالإضافة الى شاغل حقيقي يتمثل في تخصيص موارد عامة مناسبة لكفالة استجابة البرامج التي تفي باحتياجات وحقوق الأطفال المعرضين للاستغلال أو سوء المعاملة أو الاهمال.

٤٥ - وتطرقت عدة وفود التعقيدات المحيطة بمسائل الحماية الخاصة، وطالبت بمزيد من الإيضاح والتحليل فيما يتعلق بالتعاريف والسياقات المتباينة التي تتطلب تدابير حمائية خاصة. وأية زيادة في توضيح المفاهيم أو المعلومات عن نطاق ونوع تدخلات اليونيسيف الحقيقية في هذه المجالات سيقابل بالترحيب. وطالبت وفود بمعلومات واضحة للغاية عن الأدوار التي تقوم بها مختلف الوكالات عن الميزة المقارنة لليونيسيف في هذا الشأن.

٤٦ - وفيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالحماية الخاصة للأطفال، أبرزت عدة وفود أهمية مشاركة اليونيسيف في الأنشطة الموجهة للإعاقة عند الأطفال والإيذاء والاستغلال الجنسيين وعمل الأطفال، وأثر النزاع المسلح على الأطفال وقضاء الأحداث. وكان الطلب عاما بشأن الحصول على مزيد من المعلومات عن أنشطة اليونيسيف في هذه المجالات. ولذلك طلب عدد من الوفود أن تقدم الأمانة تقريرا مرحليا عن تنفيذ السياسة في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٨، يؤكد على التوجيه والرصد والتقييم والمؤشرات ذات الصلة، ويعرف بأنشطة محددة مضطلع بها على الصعيد القطري. (انظر الفصل الثالث، المقرر ١٩٩٧/٢١ للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي).

دال - ضمان بقاء الطفل وحمايته ونمائه في أفريقيا

٤٧ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير مرحلي عن "ضمان بقاء الطفل وحمايته ونمائه في أفريقيا" (E/ICEF/1997/15) وقدمته مديرة شعبة البرامج.

٤٨ - وعبَّرت وفود كثيرة عن تأييدها المستمر لما تقوم به اليونيسيف من أعمال في افريقيا وللأولوية الممنوحة لافريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأشار عدة متكلمين عن التقدم المحرز في افريقيا الذي لاحظه الأمين العام في تقريره عن استعراض منتصف العقد لأهداف مؤتمر القمة العالمي، وأشاروا كذلك إلى الحاجة إلى مواصلة إيلاء اهتمام لمجالات مثل الصحة والتغذية، والتعليم، وتوفير المياه والتصحاح، بالإضافة إلى التفاوت بين الجنسين، والملاريا، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وحماية أكثر الأطفال تعرضا للخطر. وأكد عدد من المتحدثين الحاجة إلى زيادة الموارد المخصصة للتنمية في افريقيا والى اتخاذ تدابير تخفف من أعباء الديون الخارجية التي تعرقل تحقيق الأهداف الخاصة بالطفل في بلدان عديدة. وأشار متكلمون آخرون إلى الأهمية المتواصلة لمبادرة ٢٠/٢٠ بوصفها وسيلة لمساعدة البلدان على توجيه مواردها المتاحة. وقال وفد من المنطقة إنه ينبغي للحكومات الافريقية أن تقدم بيانات واضحة وإيجابية عن جهودها لزيادة الاستثمارات في القطاع الاجتماعي، والمضي قُدما في اللامركزية، واعتماد سياسات لتقاسم التكاليف بهدف الاستدامة.

٤٩ - وقال بعض الوفود إنه كان يجب على التقرير أن يقدم مزيدا من التحليل بشأن كيفية تلبية اليونيسيف لاحتياجات الأطفال في أفريقيا في الماضي وبشأن التركيز على المستقبل. وقالت مجموعة من البلدان إنه كان ينبغي تقديم مزيد من التحليل لنجاح استراتيجيات إيصال الخدمات. وبناء القدرات، والتمكين، وعرض أفضل للاتجاهات والوقائع. وقالوا إن التقرير لم يتضمن تحليلا لمعرفة ما إذا كانت الأنشطة المذكورة تعد أفضل وسيلة لاستخدام الموارد المتاحة أم لا، وعما إذا كانت برامج اليونيسيف في أفريقيا فعالة وذات جدوى من حيث التكلفة أم لا. وربما أتاح مزيد من المقارنة بين البلدان للمجلس التنفيذي أن يفهم سبب إحراز بعض البلدان تقدما في مجال تحقيق الأهداف بينما لم تحرز بلدان أخرى أي تقدم. واتسم التقرير بالضعف في عرضه للأولويات ومناقشته لها ولم يقدم معلومات كافية عن الخطة

التي تتبعها اليونيسيف والبلدان الأفريقية لبلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي في ظل المشكلات التي جرت الإشارة إليها.

٥٠ - وأعرب وفد عن قلقه بشأن حجم ميزانية اليونسيف في أفريقيا، وتساءل كيف يمكن إدارة موارد اليونيسيف الشحيحة بحيث تفي بجميع هذه الأولويات المتنافسة الكثيرة. ولم يتضح من التقرير ما تفعله اليونيسيف لدعم الحكومات التي لم تلحق بالركب فيما يتعلق بتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي. وأعرب الوفد عن رغبته في الحصول على مزيد من المعلومات عن إدارة البرنامج واستراتيجياته، وسأل عما إذا كان هيكل المكاتب الميدانية يجري استعراضه لتقديم الدعم الفني اللازم في المجالات ذات الأولوية أم لا. وتساءل وفد آخر عن الآثار المترتبة على التغييرات في قوام الموظفين في أفريقيا. وقال المتكلم الأول إنه من المفيد أيضا تحليل الوسائل التي تلجأ إليها المكاتب القطرية في التعامل مع الأولويات المتنافسة الخاصة بمؤتمر القمة العالمي فيما يتعلق بعملية تخطيط البرامج القطرية. وسأل الوفد نفسه عن مدى التفاوت في جمع الأموال بين المنطقتين الأفريقيتين، وخاصة فيما يتعلق بالتعليم والمياه والتصحاح.

٥١ - وقال وفد آخر إن الفقر هو السبب الرئيسي للمشاكل التي تواجه الأطفال الأفارقة، وإن بذل المزيد من الجهود للقضاء عليه سيقلل من عدد حالات الطوارئ في القارة. وعند تقييم التقدم المحرز نحو بلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي، ينبغي لليونيسيف أن تحدد الاتجاهات وتحللها فيما يتعلق بمؤشرات مثل وفيات الأمهات ومحو الأمية والأمراض التي يسببها الفقر. وكان يجب أن يتضمن التقرير المرحلي مزيدا من التفاصيل عن كيفية استخدام اتفاقية حقوق الطفل وبيان رسالة اليونيسيف لتحسين ظروف الطفل الأفريقي، ومزيدا من المعلومات عن الخطط المستقبلية الرامية إلى منع الاستغلال الجنسي. وطلب الوفد مزيدا من المعلومات عن عملية شريان الحياة في السودان، والدروس المستفادة من هذه التجربة وكذلك عن كيفية الإفادة المرتجعة من هذه المعلومات في إدارة البرامج.

٥٢ - وأعرب متكلم عن تأييده القوي لجدول أعمال اليونيسيف الخاص بمناهضة الحرب، ولمشاركة اليونيسيف عند الاقتضاء في تقديم المساعدة الإنسانية. وقال متكلم آخر إن الأطفال يحتاجون إلى حماية خاصة من الاستغلال الاقتصادي والجنسي ومن التجنيد في الجيوش.

٥٣ - وقال وفد إن مبادرة باماكو ومبادرة المستشفيات الملائمة للأطفال ساعدتا البلدان على تنشيط الخدمات الصحية. وقال متكلمون آخرون إن التحسن الذي طرأ على تعليم الفتيات أدى بطريقة مباشرة إلى زيادة رفاه المرأة، وإنه ينبغي لليونيسيف أن تحتل مكان الطليعة فيما يتعلق بمناصرة المرأة ما دام لتعليمها وحصولها على الدخل تأثير مباشر على الأطفال ولا سيما الفتيات.

٥٤ - وقالت عدة وفود إن التحضر لا يزال يمثل على نحو متزايد مشكلة تؤثر على حالة الأطفال وينبغي أن يدرج في برامج اليونيسيف القادمة.

٥٥ - وبالإشارة إلى الفقرة ٥٧ من التقرير التي تنص على أن اليونيسيف مهددة بفقد ميزتها المقارنة في قطاع المياه، طلب متكلم مزيدا من المعلومات عن أثر ذلك على برامج اليونيسيف. ورأت مجموعة من البلدان أن تفسير نقص التمويل في قطاع المياه والتصحاح ليس مناسبا.

٥٦ - وفي رد موجز أكدت الأمانة أن الصحة والتعليم يعدان من أولويات اليونيسيف في أفريقيا. فالقارة ليست وحدة متجانسة أو كل برنامج قطري يقوم على أساس تحليل للحالة بغية التركيز على مشاكل معينة. ومع ذلك فالصحة والتعليم من الأولويات العامة، ويوجد في كل مكتب قطري تقريبا موظفون متخصصون يعملون في هذين المجالين. وبالنظر الى موارد اليونيسيف المحدودة وضخامة المشكلات التي تواجه الأطفال في أفريقيا، دأبت اليونسيف على العمل على زيادة موارد المانحين الآخرين والحكومات الأخرى. واليونيسيف على علم بالتفاوت في التمويل التكميلي بين المنطقتين الأفريقيتين، وهي تعمل على تعويض العجز الكبير في الميزانية المخصصة لغرب ووسط أفريقيا وزيادة جمع الأموال (انظر الفصل الثالث، المقرر ١٩/١٩٩٧، للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي).

هاء - مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا

٥٧ - قال مدير شعبة البرامج، في عرضه لتقرير شفوي عن مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا، إن اليونيسيف ملتزمة التزاما تاما بتنفيذها. فاليونيسيف تنظر إلى المبادرة الخاصة بوصفها وسيلة هامة لتعزيز قدرات الحكومات الأفريقية على وضع أولوياتها وهي تركّز على الأنشطة المتصلة بالسياسات العامة والأنشطة المضطلع بها على الصعيد القطري. وقال إن نهج البرامج القطرية يتسق مع آليات المبادرة الخاصة، وإن اليونيسيف تعمل مع العديد من الشركاء، بما في ذلك الوكالات الإنمائية الثنائية ومؤسسات بريتون وودز، في وضع برامج الاستثمار القطاعي. وقد أنشئت برامج الاستثمار القطاعي في عدد من البلدان في مجالات مختلفة، مثلا في إثيوبيا وغانا وملاوي وموزامبيق في مجالي الصحة والتعليم، وفي زامبيا في مجال الصحة، وفي جزر القمر في مجال التعليم. كما تعمل اليونيسيف داخل إطار هياكل إقليمية مختلفة مع، مثلا، منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي في مجال الصحة، ومع اليونسكو والبنك الدولي ورابطة تطوير التعليم في أفريقيا في مجال التعليم. ويتلقى جميع ممثلي اليونيسيف في أفريقيا مبادئ توجيهية لمساعدتهم على تنفيذ نصوص المبادرة الخاصة.

٥٨ - وقال عدد من المتكلمين إن المبادرة الخاصة تعتبر وسيلة للعمل على تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، الأمر الذي من شأنه أن يمكّن البلدان من تحديد أولوياتها والاستجابة لاحتياجاتها. واقترح أن تضطلع اليونيسيف بدور أكثر نشاطا في تنسيق مشاركة الوكالات الأخرى لصالح الأطفال بسبب وجودها على نطاق واسع على الصعيد القطري. وأعرب عن التقدير للأهمية التي توليها الحكومات للملكية؛ ولكن أحد المتكلمين قال إن الموارد التي ستعبئها المبادرة الخاصة على مدى عشر سنوات غير كافية لمعالجة مشاكل القارة.

٥٩ - وقالت مجموعة من البلدان إنه بالرغم من أن المبادرة الخاصة لها بعض الآثار الإيجابية، فإن أثرها في بعض المجالات كان محدودا أو غير معروف. وستحتاج أفريقيا إلى مستوى عال من مدخلات التنمية على مدى السنوات القليلة المقبلة، ويلزم التنسيق بين مختلف المبادرات التي أعلنت في أفريقيا. وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا لم يكن له أي أثر حقيقي، وسيتعين أن تثبت المبادرة الخاصة قدرتها على جلب قيمة مضافة. وطلب المتكلم تفسيرا لدور برامج الاستثمار القطاعي في المبادرة الخاصة ورحب بزيادة توثيق التعاون مع مؤسسات بريتون وودز. وطلب وفد آخر أن تضمن المنشورات التوجيهية المتعلقة بالمبادرة الخاصة التي توجه في المستقبل إلى المكاتب الميدانية تعليمات لزيادة توثيق التعاون مع برنامج الأغذية العالمي. وينبغي أن توفر اليونيسيف في تقريرها المرحلي المقبل المتعلق بأفريقيا معلومات أكثر تحديدا عن الكيفية التي يجري بها تنفيذ المبادرة الخاصة في الميدان.

واو - التقرير المتعلق بتوزيع الموارد العامة

٦٠ - كان معروضا على المجلس التنفيذي التقرير المتعلق بتوزيع الموارد العامة (E/ICEF/1997/P/L.17 و Corr.1). وأوضح مدير شعبة البرامج لدى عرضه للوثيقة أن النظام المعدل يبقي على المعايير الرئيسية الثلاثة ويحسن أوزانها الترجيحية بحيث تولى أولوية أعلى للبلدان التي يكون نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فيها منخفضا ومعدل الوفيات للأطفال دون سن الخامسة مرتفعا. وأوضح أيضا أن ٩٣ في المائة من الموارد العامة المتاحة للبرامج يوزع مباشرة على الصعيد القطري، في حين تدخر نسبة ٧ في المائة لتوفير المرونة اللازمة للاستجابة للاحتياجات الناشئة وغيرها من الظروف الاستثنائية. وقام كذلك بعرض شرح موجز للخطوات الرئيسية الخمس لنظام التوزيع المعدل. ووجه الشكر إلى المجلس، وبخاصة إلى نائب الرئيسة المكلف بالإشراف على المفاوضات المتعلقة بمشروع التوصية، على الاجتماعات والمشاورات غير الرسمية المفيدة التي أسهمت إسهاما كبيرا في تطوير النظام المعدل المقترح ووضعه في صيغته النهائية.

٦١ - وأوضح نائب الرئيسة أنه قام، استجابة للاتفاق الذي تم التوصل إليه في الاجتماع الذي عقده المجلس بين الدورات في شباط/فبراير ١٩٩٧، بتنظيم عدد من الاجتماعات والمشاورات غير الرسمية مع الأمانة وعدد من أعضاء المجلس بهدف التوصل إلى توافق في الآراء وإعداد مشروع توصية. وأكد على ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء في الدورة الحالية.

٦٢ - وأعربت وفود عديدة عن تقديرها للنوعية العالية جدا للورقة وتوجهت بالشكر إلى مدير شعبة البرامج ونائب الرئيسة لما قاما به من عمل ممتاز. ورحب معظم الوفود بالأولوية التي تولى للبلدان الأكثر احتياجا، وعلى وجه التحديد، أقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل. وأكد بعض الوفود المانحة أن ذلك يتفق مع سياسة بلدانها المتمثلة في إيلاء الأولوية لتخفيف حدة الفقر. وعلّقت بضعة وفود بقولها إن نظام توزيع الموارد ينبغي أن يكون موجها نحو مكافحة الفقر. وينبغي أن يسهم في تخفيف حدة الفقر في أقل البلدان نموا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٦٣ - وذكرت عدة وفود أنه ينبغي زيادة حصة أقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل والبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى زيادة كبيرة. وأعربت بضعة وفود عن تشجيعها لأن يكون الهدف هو تخصيص نسبة ٦٠ في المائة على الأقل من الموارد العامة لأقل البلدان نموا و ٥٠ في المائة للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وأعرب بعض الوفود عن القلق إزاء الأثر السلبي للتركيز على الحصص الإقليمية والحصص الموجهة بالتحديد لبعض المناطق والتجمعات حيث أنها تؤثر على شفافية تطبيق نظام توزيع الموارد العامة.

٦٤ - وأعرب بعض الوفود عن القلق إزاء الاختلالات الإقليمية في تعديل نظام التوزيع. وأوضح أحد الوفود أن الموارد المخصصة لآسيا ستنقص، في ظل النظام المعدل، بالرغم من أن معظم الأطفال الفقراء يعيشون في جنوب آسيا. وقال أحد الوفود إن النسبة المئوية الإقليمية لا تعكس تنوع الحالات القطرية وتعقدها. وردا على ذلك، أشار مدير شعبة البرامج إلى أن هناك بلدانا داخل كل منطقة ستحصل على قدر أكبر من الموارد العامة وبلدانا ستحصل على قدر أقل. وفي جنوب آسيا، ستحصل معظم البلدان على أنصبة أعلى من الموارد المخصصة في إطار النظام المعدل لأن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فيها منخفض نسبيا ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة فيها مرتفع نسبيا بالمقارنة بالبلدان الأخرى.

٦٥ - وأعرب عدد من الوفود عن تأييده لادخار نسبة ٧ في المائة من الموارد العامة للاستجابة للاحتياجات الناشئة والظروف الاستثنائية. وطلب بعضها زيادة تفصيل المعايير والمبادئ التوجيهية لتوزيع الحصة المدخرة لضمان توفر الشفافية وأن تذكر أوجه استعمالها في تقرير المديرة التنفيذية.

٦٦ - وأيد كثير من الوفود استمرار استخدام المعايير الثلاثة، نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وعدد الأطفال. واقترح متكلمان أن هناك معايير أخرى ينبغي مراعاتها، مثل سوء التغذية عند الأطفال، ومعدل وفيات الأمهات، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، والقدرة الاستيعابية للحكومات المتلقية. وأعرب عدد من المتكلمين الآخرين عن رأي مفاده أن عدد الأطفال ليس معيارا جيدا لأغراض توزيع الموارد.

٦٧ - وأعرب عدد من الوفود عن تأييده لمستوى التوزيع الأدنى البالغ ٠٠٠ ٦٢٥ دولار، في حين قال وفدان آخران إن هذا المستوى مرتفع أكثر مما ينبغي. وذكر متكلمون آخرون أنهم يجدون صعوبة في فهم ذلك المفهوم وعلاقته بمبدأ العالمية. وأوضح مدير شعبة البرامج، في رده على استفسار بشأن الكيفية التي سيستخدم فيها مستوى التوزيع الأدنى، فقال إن مستوى التوزيع الأدنى يحدد بأنه مستوى محتمل يسمح بتنفيذ برنامج قطري تتوفر له مقومات البقاء. كما أوضح أن مستوى التوزيع الأدنى سيكون مدخلا مباشرا لبرامج ومشاريع محددة ولا يشمل الدعم البرنامجي. وأكد كذلك أن الأساس المنطقي الذي يقوم عليه الحد الأدنى للتوزيع لا ينشأ على وجه التحديد من مبدأ العالمية، ولكن من الاهتمام العملي بتنفيذ برنامج قطري تتوفر له مقومات البقاء.

٦٨ - وأعرب عدد من الوفود عن القلق إزاء انخفاض مستوى الموارد العامة، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر تأثيرا كبيرا على تنفيذ البرامج القطرية المعتمدة للأطفال. وفي هذا الصدد، ذكر أحد المتكلمين أنه ينبغي ألا يؤثر انخفاض مستوى الموارد العامة على أقل البلدان نموا. وحُثّت اليونيسيف على جمع المزيد من الأموال للموارد العامة كما حُثّت البلدان المانحة على زيادة مساهماتها في الموارد العامة لليونيسيف. وطلب أحد الوفود أن تقدم اليونيسيف تقارير إلى المجلس عن سياستها واستراتيجيتها المتعلقة بجمع الأموال.

٦٩ - وأعرب وفدان عن قلقهما إزاء مفهوم التخريج، حيث ذكرا أن من شأنه أن يحد من عمل اليونيسيف في كثير من البلدان ويعرض الشراكات للخطر. وقال أحد المتكلمين إن عتبة الدخل لأغراض التخريج منخفضة أكثر مما ينبغي بالمقارنة بمثيلتها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأضاف متكلم آخر أن صيغة تخصيص الموارد لأفريقيا في البرنامج الإنمائي مرضية بدرجة أكبر. وقال متكلم آخر إنه ينبغي أن تراعى بدرجة كافية احتياجات البلدان التي تكون في مرحلة مبكرة من التنمية. وأكد أحد المتكلمين أنه يلزم أن تتفق كل من الحكومة واليونيسيف على أية تدابير تتخذ في بلد ما. وردا على ذلك، أوضح مدير شعبة البرامج أن عتبة التخريج هي عبارة عن تركيبة مؤلفة من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عند مستوى ٨٩٥ ٢ دولارا ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة عند مستوى ٣٠ لكل ٠٠٠ ١ من المواليد الأحياء. وهذه العتبة المؤلفة هي أكثر صرامة من عتبة البرنامج الإنمائي التي تحدد نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عند مستوى ٠٠٠ ٤ دولار. كما أكد أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة يعد مؤشرا موجزا جيدا لمستوى التنمية وليس فقط لمستوى رفاه الأطفال.

٧٠ - وقال أحد المتكلمين إنه ينبغي وضع نماء الأطفال في السياق الاجتماعي والاقتصادي الكلي. وأكد متكلم آخر أهمية الاستدامة وبناء القدرات الوطنية.

٧١ - وقالت بضعة وفود إنه ينبغي لليونيسيف أن تبدأ في تنفيذ النظام الجديد، وأن تقوم بعد ذلك بتقييم فعاليته وتنقيحه إذا لزم الأمر. واقترح متكلم آخر عدم تطبيق النظام الجديد إلا على البرامج الجديدة، لا على البرامج التي ووفق عليها في وقت سابق. وعلق وفد آخر بأن عام ٢٠٠٣ بعيد أكثر مما ينبغي فيما يتعلق بتقييم تنفيذ النظام الجديد. وعلاوة على ذلك، فإن تقييم التنفيذ ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار نتيجة استعراض نهاية العقد الذي سيجرى في عام ٢٠٠١ لأهداف مؤتمر القمة العالمي.

٧٢ - وقبل اتخاذ المقرر، كرر أحد أعضاء المجلس التأكيد على الرأي القائل بأنه ينبغي عند توزيع الموارد العامة مراعاة الظروف التي لا يعكسها معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة والناتج القومي الإجمالي في البلد. وقال إنه يفهم أن انتباه المديرة التنفيذية سيوجه إلى أية صعوبات محتملة ناجمة عن الآثار المترتبة على قرار الإنهاء التدريجي للموارد العامة في بلد ما، على النحو المحدد في الفقرة ٧ من المقرر والفقرة ٥ (ج) من مرفق المقرر. وذكر أن وفده يفهم كذلك أنه سيتم تدريجيا تطبيق الإنهاء التدريجي لوضع البلدان التي تفي بمستوى التخريج، وذلك بالتشاور مع الحكومات المعنية. وقد كان التعاون والشراكة مع اليونيسيف عاملين فعالين في تقدم كثير من البلدان، وهو أمر ينبغي عدم المساس به. (للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي، انظر الفصل الثالث، المقرر ١٨/١٩٩٧).

زاي - مخطط سياسة اليونيسيف للإعلام والنشر

٧٣ - قامت المديرة التنفيذية بعرض التقرير المتعلق بـ "سياسة اليونيسيف للإعلام والنشر" (E/ICEF/1997/17)، وقام مدير شعبة الاتصالات بتلخيص محتوياته. كما قدم تقريرا عن الجهود المضطلع بها لدمج منشورات اليونيسيف والتنسيق فيما بينها عن طريق الآلية الجديدة التي وضعتها لجنة استعراض المنشورات وعن آليات تنسيق المنشورات داخل إطار منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. وأبلغ الوفود بشأن عدد من المبادرات التي اتخذتها الشعبة فيما يتعلق بوضع اليونيسيف على الإنترنت. وقال إن الأمانة تسعى للحصول على توجيهات بشأن السياسة الأعم للإعلام والنشر ونطاقها وتوقيتها للعرض على المجلس التنفيذي في الدورة المقبلة.

٧٤ - وأشاد معظم الوفود بالورقة بوصفها تقريرا مؤقتا جيدا عن أنشطة اليونيسيف للإعلام والنشر، ولكن عدة وفود أعربت عن ضرورة زيادة تفصيل إطار سياسة الاتصال في موعد لاحق. ولاحظ أحد الوفود أن التقرير الحالي يوفر معلومات أساسية بشأن منشورات اليونيسيف دون وضع أي اتجاه للسياسات ودون تحديد دور مهمة الاتصال تحديدا واضحا على الصعد العالمية والإقليمية والقطرية. وأكد وفد آخر أنه ما لم يوضع إطار للسياسات، يكون هناك خطر إهدار الموارد. وأوصى أحد الوفود بأن تحدد ورقة السياسة المجالات ذات الأولوية وأن تضع استراتيجية للتنفيذ. واستجابة لاقتراح من المديرة التنفيذية، اتُفق على إرجاء عرض ورقة أكثر تفصيلا إلى دورة المجلس السنوية لعام ١٩٩٨.

٧٥ - ورد المدير على الاستفسارات المتعلقة بميزانية نشر منشورات "تقدم الأمم"، وتقرير "حالة الأطفال في العالم" والتقرير السنوي لليونيسيف. ورحب أحد الوفود بالتدابير التي يجري اتخاذها لتخفيض التكاليف، وسأل وفد آخر عن المدى الذي يجري به الاستعانة بمتعاقدين خارجيين لإنجاز الأعمال. واقترحت عدة وفود زيادة تحديد النشاط الإعلامي الذي تقوم به اليونيسيف بالنسبة للجمهور المستهدف (المانحون/المتلقون/عامة الجمهور). وشدد عدد من المتكلمين على ضرورة رصد وتقييم أثر منشورات

اليونيسيف واقترح أن تجري الأمانة دراسات للتكلفة - الفائدة لتمكين المنظمة من استهداف جمهورها بدرجة أكثر فعالية. وقال المدير إن أنشطة الاتصال في اليونيسيف تتسم بطابع اللامركزية لتمكين المكاتب الميدانية واللجان الوطنية من استهداف جماهيرها بصورة أكثر فعالية وتقييم أثر المواد. وفيما يتعلق بالتقييم، لاحظ أن اليونيسيف تسعى لتعزيز قدرة التقييم على الصعيد القطري بتنظيم حلقات عمل تدريبية بشأن بحوث الجمهور المستهدف.

٧٦ - واستفسر أحد الوفود عن فوائد ما جرى مؤخرا من إعادة تشكيل الشعبة وما إذا كان عملها الآن يتسم بمزيد من الكفاءة. وقال المدير إن توحيد مهمة الاتصال قد أسفر عن زيادة الاتساق في عرض صورة اليونيسيف؛ وقضى على ازدواجية الأنشطة، محققا بذلك وفورات في كل من الوظائف والأموال؛ وعزز التماسك الداخلي بدرجة كبيرة.

٧٧ - ورحبت عدة وفود بمبادرات المنظمة في مجال الإنترنت. وذكر أحد الوفود أن ثمة حاجة إلى استهداف الجمهور على نحو أكثر تحديدا في هذا الصدد وشجع الأمانة على مواصلة إنتاج مواد للإنترنت بالاسبانية والفرنسية. وشدد أحد الوفود على أهمية الإنترنت كوسيلة اتصال بين اليونيسيف واللجان الوطنية، وعلى الحاجة إلى التعاون لإنتاج مواقع على الشبكة لعامة الجمهور. وردا على ذلك، قال المدير إن تلك الوسيلة ما زالت تتطور وجمهور الإنترنت حاليا محدود ولكن من الواضح أنه سينمو في المستقبل.

حاء - عملية بطاقات المعايدة والعمليات ذات الصلة

٧٨ - كان معروضا على المجلس التنفيذي خطة العمل والميزانية البرنامجية لعملية بطاقات المعايدة لفترة الثمانية أشهر من ١ أيار/مايو إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ (E/ICEF/1997/AB/L.8) والتقرير المالي والبيانات المالية لعملية بطاقات المعايدة للسنة المنتهية في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (E/ICEF/1997/AB/L.9).

٧٩ - وقدم المدير، عملية بطاقات المعايدة عرضا بشأن أداء عملية بطاقات المعايدة في السنة الماضية واستراتيجياتها الرئيسية لعام ١٩٩٧ فضلا عن المبادرات المتعلقة بعام ١٩٩٧ وما بعده. وأبرز العرض الخطوات الجديدة التي تم اتخاذها في إطار عملية بطاقات المعايدة تنفيذا للتوصيات التي تضمنتها دراسة كوبرز وليبراند، بما في ذلك الأخذ بخط المظهر الجديد لبطاقات المعايدة وكتيب المراسلات.

٨٠ - وشملت مبادرات عملية بطاقات المعايدة في عام ١٩٩٧ توسيع نطاق تسويق خط المظهر الجديد للبطاقات والكتيبات ليشمل أسواق إضافية، وتكثيف ومواءمة خط الإنتاج، وتقصير عملية تطوير واختيار المنتجات. وسوف يتم التركيز على الأسواق الرئيسية وتنفيذ توصيات فرقة عمل المكاتب الميدانية التابعة لليونيسيف. وسوف يجري تحديد أدوار عملية بطاقات المعايدة واللجان الوطنية والتأكيد على نمط الشراكة الجديد مع اللجان الوطنية. وستشمل المبادرات خلال عام ١٩٩٨ توحيد مقار عملية بطاقات المعايدة في موقع واحد في أوروبا، والإدارة المتكاملة للعلامة التجارية للبطاقات وكذلك في جمع الأموال من القطاع الخاص.

٨١ - وأشيد بالمدير للعرض الواضح والشفاف الذي قدمه والوثائق الأكثر اختصارا وغنى بالمعلومات المتضمنة تحليلا للأسواق. وأثني على عملية بطاقات المعايدة لتنفيذها عمليات تجارية أكثر كفاءة ومبادرات جديدة بهدف تحقيق أقصى قدر من الدخل لليونيسيف من القطاع الخاص.

٨٢ - وهنأ متحدثون كثيرون عملية بطاقات المعايدة على الدخل الذي ولدته لليونيسيف في عام ١٩٩٦ فضلا عن جهود الدول الأعضاء التي أمكن بفضلها تحقيق هذه النتائج. وشدد أحد المتكلمين على إمكانية زيادة تطوير الشراكات مع القطاع الخاص لزيادة الأموال. وأكد وفد آخر أن ١٠ مكاتب من بين ١٣ مكتبا ميدانيا من المكاتب ذات الأولوية حصلت على ترخيص من الحكومات بجمع الأموال من القطاع الخاص في بلدانها، وأعرب عن أمله في أن تحصل البلدان الثلاثة المتبقية على ترخيص بذلك في موعد قريب.

٨٣ - وجرى التأكيد على أهمية زيادة تخصيص الأموال للموارد العامة. ولوحظ أن الموارد العامة خصص لها في عام ١٩٩٦ نسبة من الدخل المتأتي من جمع الأموال من القطاع الخاص لا تزيد سوى زيادة هامشية على النسبة التي خصصت لها في عام ١٩٩٥.

٨٤ - وفيما يتعلق بالتركيز على الأسواق الرئيسية، أعرب كثير من المتحدثين عن أملهم في أن تتيح هذه المبادرة إمكانيات جيدة لزيادة الإيرادات لليونيسيف ورأوا أن هذا هو الاتجاه الصحيح الذي ينبغي اتباعه في المستقبل. بيد أن وفدا أعرب عن قلقه لأن الأسواق التي تحقق حاليا أداء جيدا يمكن أن تواجه صعوبات ما لم تستوف الشروط اللازمة لإدراجها في الأسواق الرئيسية. وقال إن ذلك لا يمكن أن يؤدي إلى

توليد دخل أقل فحسب بل وكذلك إلى إضعاف الدعاية لصالح اليونيسيف. وأوضح المدير أنه سوف لا يتم التنازل عن الدعم لصالح الأسواق المربحة على حساب زيادة التأكيد على الأسواق الرئيسية.

٨٥ - وأعرب متحدث آخر عن القلق لأن البلدان ذات الأعداد الكبيرة من السكان والمنخفضة الدخل الفردي والتي ينخفض فيها حجم مبيعات بطاقات اليونيسيف سوف لا تنطبق عليها معايير الأسواق الرئيسية، واقترح أن تنظر عملية بطاقات المعايدة في استراتيجيات مثل بيع تصميمات تصور الثقافة المحلية بأسعار منخفضة. وقال إن زيادة المبيعات من البطاقات سوف يحسن أيضا الدعاية في المنطقة. ورد المدير أنه إذا لم تحقق الاستراتيجيات التجارية الجديدة التي يجري تنفيذها حاليا، والتي تشمل خيار تصميمات إقليمية، النتائج الكافية خلال فترة السنتين أو الثلاث سنوات المقبلة، فإنه يمكن النظر في المزيد من الاستراتيجيات الإقليمية.

٨٦ - وفيما يتعلق بمسألة معدلات الاحتجاز، لاحظ أحد الوفود أنه ينبغي إنفاذ القواعد المتعلقة بمعدلات المبالغ المحتجزة بصرامة أكبر. وقال المدير إن المسؤولية عن التقيد بهذه القواعد تقع أيضا على كاهل شركاء المبيعات. وأوضح أن تنفيذ اقتراح تعزيز التعاون، والمساءلة وتحسين التخطيط مع شركاء المبيعات ستؤدي إلى المزيد من الشفافية في هذا المجال. ورحب العديد من الوفود بزيادة توثيق عرى التعاون مع عملية بطاقات المعايدة وتحسين عملية تخطيط العمل المشترك ورصدها عن كثب.

٨٧ - وردا على سؤال، قال المدير إن اسم عملية بطاقات المعايدة سيغير على نحو يعكس بدقة أكثر أنشطتها في الوقت الذي يجري فيه نقل مقار عملية بطاقات المعايدة ويجري فيه الإعلان عن الهيكل الجديد لعملية بطاقات المعايدة.

٨٨ - وأعربت المديرة التنفيذية عن الأمل في أن أنشطة عملية بطاقات المعايدة، وهي إحدى الشعب الهامة في اليونيسيف والتي تتصل مباشرة بمناقشات المجلس الأخيرة بشأن الموارد المالية والتنظيم، ستحظى بالاهتمام الكامل لأعضاء المجلس التنفيذي نظرا لأهمية الدخل الذي تدره من القطـــاع الخاص، لا سيما للموارد العامة. (للاطلاع على نص المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي، انظر الفصل الثالث، المقرران ١٤/١٩٩٧ و ١٥/١٩٩٧).

طاء - تقريرا اجتماعي لجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واليونيسيف، ولجنة السياسة الصحية المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية

لجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واليونيسيف

٨٩ - قدمت رئيسة المجلس التنفيذي تقرير الاجتماع السادس للجنة التعليم المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف المعقود في بوخارست، رومانيا، يومي ٥ و ٦ أيار/مايو (E/ICEF/1997/18). وشملت المناقشات بحالات التعاون الجديدة والمسألة الهامة، مسألة التنسيق والدعم على المستوى المحلي. وأكد أيضا الاجتماع أهمية ضمان التعليم والتدريب الجيدين للفتيات والنساء. وناقش أيضا التعاون بين المنظمتين في حالات الطوارئ. (للاطلاع عل تقرير رئيسة المجلس التنفيذي، انظر الوثيقة E/ICEF/1997/CRP.17).

٩٠ - وقال ممثل اليونسكو في نيويورك إن التعاون بين اليونسكو واليونيسيف أدى إلى إحراز تقدم ملموس نحو هدف شمولية التعليم الابتدائي. وذكر أن اليونيسيف واليونسكو كانتا أداتين فعالتين في خلق حافز التعليم للجميع الذي يشمل المشاركة الفعالة للبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٩١ - وحث على مواصلة التعاون والتمويل المشترك للأنشطة المشتركة في مجال التعليم الأساسي. وقال إن اليونسكو من جهتها ستحافظ على مساهمتها البالغة ٠٠٠ ٤٠٠ دولار التي تقدمها سنويا إلى البرنامج التعاوني، وأعرب عن أمله في أن تواصل اليونيسيف أيضا مساهمتها خلال المرحلة الجارية لعام ١٩٩٧ على الأقل.

٩٢ - وقال في الوقت نفسه إن المشاورات بين الأمانتين على مستوى الرئيسين التنفيذيين تتقدم حاليا، لتحديد طرائق تجديد اتفاق التعاون، وإن نتائج هذه المشاورات سيعرضها المدير العام لليونسكو على المجلس التنفيذي لليونسكو.

٩٣ - وقال أحد الوفود إن التعاون غلب عليه أحيانا الطابع النظري وإنه من الضروري التقدم نحو نتائج عملية أكثر. وذكر أن الاجتماع المعقود في بوخارست أتاح الفرصة لاستعراض منجزات الماضي فضلا عن استعراض أشكال التعاون في المستقبل. وتحقق نجاح كبير في بعض مجالات التعاون مثل استعراض منتصف العقد لحملة التعليم للجميع في عمان، وبرنامج الإحصاءات التعليمية للتعاون مع المعهد الدولي لتخطيط التعليم. بيد أنه كان هناك مجالات أخرى ينبغي إعادة النظر فيها الآن بدقة. ومن الضروري النظر إلى الشراكة بين المنظمتين ليس كمجرد شراكة مالية، ولكن شراكة تستلزم التفكير المشترك والالتزام بتحقيق الأهداف المشتركة.

٩٤ - وردا على ذلك، قالت المديرة التنفيذية إنه تم الاتفاق على أنه ينبغي مواصلة تنفيذ برنامج تحقيق التعلم، ولكن بإدخال بعض التحسينات وجعله لامركزيا أكثر، في حين أن برنامج الابتكارات سيتوقف في شكله الحالي. (للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي، انظر الفصل الثالث، المقرر ١٩٩٧/١٦).

لجنة السياسة الصحية المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية

٩٥ - قدمت رئيسة المجلس التنفيذي تقرير الدورة الحادية والثلاثين للجنة السياسة الصحية المشتركة بيـــن اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، المعقودة في مقر منظمة الصحة العالمية في جنيف يومي ١٩ و ٢٠ أيار/مايو (E/ICEF/1997/19). **وقالت إن هذا الاجتماع أتاح فرصة للتفكير مليا في ٤٩ سنة من التعاون بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. وتم فيه استعراض التوصيات التي قدمتها مؤخرا منظمة الصحة العالمية فضلا عن البرامج ذات الصلة بالصحة والمتعلقة بالأمراض المعدية الآخذة في الظهور منها والعائدة (مكافحة الملاريا، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، لا سيما مسألة الرضاعة الثديية وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة)، ومنع الإصابة بحالات نقص اليود ومكافحته، وتغذية الرضع والأطفال، وأعمال الطوارئ والأعمال الإنسانية، ومنع العنف وتجديد استراتيجية الصحة للجميع. وأكد الاجتماع على أنه ينبغي لليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية أن تواصلا التعاون لزيادة مشاركة المجتمع المحلي، وزيادة تمكين أفقر فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات الصحية وضمان استدامة العمل الصحي. وأبلغت الوفود أن جمعية الصحة العالمية قد نظرت في اختصاصات لجنة التنسيق الجديدة المعنية بالصحة والمشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وذكرت أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أرجأ مناقشة المسألة إلى دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٧، واقترحت أن تفعل اليونيسيف الشيء نفسه. (للاطلاع على تقرير رئيسة المجلس التنفيذي بشأن الاجتماع، انظر** E/ICEF/1997/CRP.18).

٩٦ - وبناء على طلب أحد الوفود، تم الاتفاق على عرض التقرير على المجلس من جديد في دورته التي سيعقدها في أيلول/سبتمبر في إطار النظر في ولاية وصلاحيات لجنة التنسيق الجديدة. (للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي، انظر الفصل الثالث، المقرر ١٧/١٩٩٧).

٩٧ - وعلقت المديرة التنفيذية بأنه كانت هناك تفاعلات أساسية جدا في كلا الاجتماعين وأنه تم استعراض البرامج لتقرير ما ينبغي مواصلة تنفيذه. وتم أيضا الاتفاق على أن تجتمع كل لجنة مرة كل سنتين كما تقرر ذلك في البداية.

ياء - تنفيذ برنامج التفوق الإداري في اليونيسيف

٩٨ - قدمت المديرة التنفيذية، عند عرض التقرير المرحلي عن "تنفيذ التفوق الإداري في اليونيسيف" (E/ICEF/1997/CRP.15)، أمثلة عن التحسينات التي تشهدها هذه العملية نتيجة لتوضيح أدوار المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية ومكاتب المقر. وبالرغم من أن الأرقام الصحيحة المتصلة بآثار برنامج التفوق الإداري المتوقعة على الموارد البشرية وموارد الميزانية غير متاحة، فقد أكدت للمجلس أن التغييرات في أدوار المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية ومكاتب المقر لن تستتبع إنشاء هياكل جديدة أو زيادات كبيرة في عدد الوظائف في المكاتب الإقليمية. وذكرت أن أي تغيرات هامة متوقعة في ملاكات الموظفين من الأرجح أن تكون نتيجة للتخفيضات في الموارد المالية والزيادات في تكاليف الموظفين المحليين، وليس لإعادة تحديد الأدوار.

٩٩ - وشددت المديرة التنفيذية على أن عدم اليقين الناجم عن التغيير الجاري، وعمليات خفض الميزانية، والآثار الممكنة لإعادة تشكيل الأمم المتحدة، قد أثارت كثيرا من الشواغل المبررة لدى الموظفين. وأعربت عن التزامها بأن تُطلع موظفي اليونيسيف والمجلس التنفيذي على التطورات فور حدوثها. وأكدت أن مكاتب اليونيسيف تعمل على اعتماد أدوار وأساليب عمل وممارسات إدارية ونظم تشغيل جديدة، ومع اكتساب الخبرة في هذه الأدوار والممارسات والنظم الجديدة، ستطلب أن تتضمن التقارير المقدمة إلى المجلس التنفيذي، ابتداء من عام ١٩٩٨، أمثلة بارزة عن زيادة الكفاءة نتيجة لبرنامج التفوق الإداري. وأكدت للمجلس أنها ستواصل الرصد والإبلاغ فيما يتصل بكيفية تحقيق معايير التفوق في الطريقة التي تقدم بها اليونيسيف الخدمات للأطفال، بما يكفل أن يظلوا أول مستفيد من هذه المبادرة من خلال البرامج القطرية الفعالة.

١٠٠ - وتحدثت المديرة التنفيذية عن الأنشطة المضطلع بها منذ إعداد التقرير بغية استحداث أساليب أكثر فعالية لتخطيط الميزانية واستعراضها. ومن تلك الأنشطة تنسيق استعراضات البرامج والميزانية في المناطق مما يجعل المناقشات أكثر مراعاة للسياقين القطري والإقليمي؛ وجعل ميزانيات المقر تستند إلى خطط إدارية، وعقد منتديات مفتوحة حول الميزانية تشجيعا لمشاركة الموظفين على نطاق أوسع في عملية إعداد الميزانية واستعراضها واسهاما في زيادة تنسيق الأدوار التي تؤديها شُعب المقر في دعم المكاتب الميدانية؛ وتحديد الوظائف التنظيمية الأساسية وأوجه المساءلة استنادا إلى الخطط الإدارية لضمان تضافر وظائف مختلف المواقع بغية الاستخدام الأمثل للموارد من أجل الأطفال على أفضل وجه. وذكرت المديرة التنفيذية أن الأمانة ستستعرض قريبا مقترحات ميزانية فترة السنتين لكفالة استخدام الموارد بأكبر قدر من الفعالية دعما لبرامج اليونيسيف، وأضافت أنها تنوي إطلاع المجلس، في دورته العادية الثالثة في أيلول/سبتمبر، على المعلومات الأولية المتصلة بالميزانية.

١٠١ - وتحدثت رئيسة رابطة الموظفين العالمية المنتخبة حديثا إلى المجلس، فأبلغت عن حالة معنويات الموظفين في الأمانة. وقال أحد المتحدثين إن التفوق الإداري ينبغي ألا يتم على حساب مجموعة من الموظفين المتفانين. وأبرز وفد آخر ضرورة أن يتفادى المجلس الإدارة الجزئية. وشكر متحدثون آخرون رئيسة الرابطة على بيانها، وشددوا على حتمية المشاكل أثناء أي عملية تغيير وعلى ضرورة الاستمرار في تعزيز إدارة الموارد البشرية وإطلاع الموظفين على المعلومات.

١٠٢ - وأعربت وفود عدة عن تقديرها لما اتسمت به عملية التفوق الإداري حتى ذلك التاريخ من شفافية وصراحة وحزم. وشكر كثير من المتحدثين الأمانة عن الوثائق الواضحة والثرية بالمعلومات بشأن نظام اليونيسيف للمساءلة فيما يتصل بعملية البرامج القطرية. وطلب أحد الوفود إتمام نظام مساءلة الأمانة عن طريق إيضاح أوجه مساءلة المجلس التنفيذي. وردت المديرة التنفيذية قائلة إن الجهود الرامية إلى توضيح مسؤوليات المجلس/الأمانة جارية، وأضافت أنها تتطلع إلى استمرار المناقشات مع المجلس حول هذا الموضوع.

١٠٣ - وذكر وفدان أن وصف تجارب الهيئات الإقليمية والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة لا يتضمن تفاصيل كافية. وأعرب متحدث آخر عن أسفه لأن هذا الوصف لا يعكس تجربة البنك الدولي في مجال الأقلمة، وأعرب عدة متحدثين عن تقييمات إيجابية لأدوار المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية ومكاتب المقر والعلاقات فيما بينها، وشجعوا التقدم المستمر. ورحب أحد الوفود بدور المكاتب الإقليمية بشكله المحدد إذ أنه يمكّن الحكومات المانحة الثنائية من التحاور مع هيئة واحدة وليس مع بلدان متعددة. وذكر متحدث آخر أن النهج الإقليمي يناسب اليونيسيف أكثر من نهج المقر. وحث أحد الوفود فريق البرامج في المقر على الاضطلاع بمبادرات لتعزيز القدرات الوطنية.

١٠٤ - وتساءل أحد المتحدثين عن القيمة التي يضيفها المكتب الإقليمي وأعرب عن انشغالات تتصل بإمكانية وجود أمور لا لزوم لها، وأضاف أنه يرحب بإحاطة شفوية حول هذا الموضوع في دورة المجلس القادمة. وتناول متحدث آخر الكلمة نيابة عن ثلاثة وفود أخرى، فتطرق إلى الفوائد والمخاطر المحتملة - تكمن الفوائد في عملية تخطيط البرامج القطرية ووضع السياسة العامة في المقر، أما المخاطر فتتصل بسير العمل الفعلي للمكتب القطري. وطلب هذا المتحدث أن تقدم وثيقة الميزانية التي ستُعرض في دورة كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ صورة واضحة أو بيانا واضحا للمسؤوليات والميزانية وملاك الموظفين الخصوص المكاتب القطرية. وبالإضافة إلى ذلك، طلب المتحدث نفسه أن يتضمن التقرير المرحلي لدورة أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ رسما بيانيا يقتصر تركيزه على التقسيم الجديد للعمل بين المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، ويتناول، إذا أمكن ذلك، الآثار المتصلة بموارد الميزانية والموارد البشرية وكذلك المكاسب من حيث الفعالية والكفاءة. وطلب متحدثان آخران أيضا أن تُعرض المعلومات الأولية بشأن الميزانية في دورة أيلول/سبتمبر.

١٠٥ - وأكدت المديرة التنفيذية للمجلس أن اليونيسيف شديدة الاهتمام بمسألة الازدواجية، وذكرت أن موارد اليونيسيف لا تسمح لها بالاضطلاع بما لا لزوم لها. وأكدت من جديد الأدوار الفريدة من نوعها التي تؤديها المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية ومكاتب المقر وقيمتها المتميزة بالنسبة إلى تعزيز عملية البرامج القطرية. وعقّب على ملاحظات المديرة التنفيذية متحدثان، تناول أحدهما التقدم المحرز في إدارة مكاتب اليونيسيف وما تبعه من نتائج بالنسبة إلى البرنامج على الصعيد القطري، وأبلغ الآخر عن التحسينات التي تُلمس على الصعيد القطري في مجالات عمليات المكاتب القطرية والتقييم والمتابعة.

١٠٦ - وأضافت المديرة التنفيذية أن الآثار الحاصلة حتى هذا التاريخ بالنسبة إلى موارد الميزانية والموارد البشرية تظهر في الميزانية الموحدة للمكاتب الإقليمية ومكاتب المقر التي اعتُمدت في دورة المجلس لكانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وأعلمت المجلس أنه لا يوجد مثال واحد للمكتب الإقليمي النموذجي؛ ومع ذلك ذكرت أن ميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ التي ستقدم إلى المجلس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ ستورد بيانا بالاحتياجات المحددة المتصلة بموارد الميزانية والموارد البشرية بالنسبة إلى كل مكتب إقليمي.

١٠٧ - وأثار أحد الوفود شواغل تتصل بضرورة استجابة التدريب لاحتياجات مختلف المناطق. وأجابت المديرة التنفيذية قائلة إن التدريب، رغم أنه ليس حلا لجميع المشاكل، هام ويجب أن يراعي أوجه الاختلاف في الاحتياجات إلى التدريب من مكان إلى آخر. وأوضحت أن الأمانة اتخذت خطوات لتكون لها استراتيجية فيما يتعلق بالتدريب، بما في ذلك الموارد، لغرض التدريب على الصعيدين القطري والإقليمي، وتحديد الأولويات المشتركة في مجال التدريب لعام ١٩٩٧.

١٠٨ - وشدد عدد من المتحدثين على الصلة بين الإصلاح الإداري الناجح في اليونيسيف وإسهامه في الإصلاح العام للأمم المتحدة. وفي ضوء ذلك، رحب كثير من المتحدثين ببيان المديرة التنفيذية في الجلسة الافتتاحية. وأدلت عدة وفود ببيانات تجلى منها التزام المجلس التنفيذي بالقيام بدور الضامن للعمل في المستقبل لكي تظل اليونيسيف فعالة من أجل الأطفال. وبيَّنت وفود أنه من الضروري جدا أن يظل لليونيسيف صوت مستقل لنُصرة الأطفال، وأن تحافظ على اعتراف الجمهور بها وعلى نزاهتها بوصف ذلك مكسبا ثمينا لمنظومة الأمم المتحدة على نطاق أوسع. وأشار عدد قليل من المتحدثين، على وجه التحديد، إلى الأهمية البالغة التي يكتسيها وصول اليونيسيف إلى المسؤولين الحكوميين ومساءلة ممثلي اليونيسيف القطريين عن جميع مراحل عملية البرامج القطرية.

١٠٩ - وذكرت عدة وفود أن اليونيسيف حققت نتائج حسنة حتى هذا التاريخ. واقترح أحد المتحدثين إعداد تحليل كمي مماثل للمصفوفة التي أعدها صندوق الأمم المتحدة للسكان وذلك بغية تحليل نتائج برنامج التفوق الإداري. وتساءل متحدث آخر عما إذا كان التفوق الإداري قد ركز على المسائل التنظيمية والإجرائية على حساب الجوانب المتصلة بالسياسة العامة وبالنوعية. وإجابة على ذلك، ذكرت المديرة التنفيذية أن عمليات التغيير تستغرق كثيرا من الوقت في مراحل التنفيذ الأولى وأكدت من جديد هدف التفوق الإداري وهو تمكين اليونيسيف من تخطي عتبة القرن الحادي والعشرين كمنظمة عالية الكفاءة بغية الدعوة إلى حماية حقوق الأطفال، والمساعدة على تلبية احتياجاتهم الأساسية، وزيادة فرصهم لتحقيق كامل إمكانياتهم. وشددت على التزام الأمانة بالبرمجة، مع الاهتمام باستمرار بتعزيز النوعية، مثلما يتجلى ذلك في عدد من التقارير التي نوقشت أثناء هذه الدورة.

كاف - زيارة أعضاء المجلس التنفيذي الميدانية

١١٠ - عرض قائد الفريق ونائب رئيس المجلس التقرير المتصل بالزيارة الميدانية التي أداها فريق من أعضاء المجلس إلى ملاوي وزامبيا في الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧ (E/ICEF/1997/CRP.16). وذكر أن الزيارة كانت ثرية ومثمرة جدا، التقى أثناءها الفريق بممثلين عن الحكومتين، وعن وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية مختلفة، وكذلك بقادة المجتمعات المحلية وموظفي اليونيسيف. وأطلع أعضاء الفريق على مشاريع مدعومة من اليونيسيف تغطي مجموعة متنوعة من الأنشطة في كثير من المجالات البرنامجية. ورحبوا بفرصة التعرف مباشرة على المشاكل الحقيقية التي تواجه المرأة والطفل في البلدين وأعربوا عن تقديرهم للمكتبين القطريين في ملاوي وزامبيا لتنظيم برنامج الزيارة.

١١١ - وعلق متحدث آخر على تجربة عضو بلده في الفريق، فذكر أنه يشعر بالارتياح لتمكنه من مشاهدة الأثر الإيجابي لبرامج اليونيسيف على الواقع المحلي. وشدد ذلك العضو على أنه ينبغي بذل مزيد

من الجهود في مجال التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وحث أيضا اليونيسيف على زيادة التعاون مع جميع المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في البلدين وعدم قصر التركيز على عدد قليل من أكبر المنظمات غير الحكومية. وينبغي أن تشجع اليونيسيف الحكومات على تحسين قدرتها المؤسسية على رصد البرامج القطرية وتنفيذها وتقييمها. وقد أعد العضو ورقة تقييم تتضمن تعليقات أكثر تفصيلا عن الزيارة يمكن تعميمها على أعضاء المجلس.

١١٢ - وشكر عضو آخر في الفريق مكتبي اليونيسيف ذوي الصلة لجهودهما وتعاونهما، وأضاف أنه تعلم الكثير عن الأنشطة التنفيذية. واقترح أن يُدعى أعضاء الحكومة كذلك لزيارة مواقع البرامج.

١١٣ - وشدد أحد الوفود على أهمية هذه الزيارات التي تتيح لأعضاء المجلس فرصة الاطلاع على ما تضطلع به اليونيسيف في الميدان بالفعل. ومن الأمور المساعدة أيضا توعية هؤلاء الأعضاء حول الطريقة التي يتعين بها معالجة المسائل المندرجة ضمن ولاية المجلس. وسأل عما إذا كان أعضاء الفريق قد شاهدوا أي آثار أو نتائج لإدارة التغيير في الميدان، وبخاصة في مجالات من قبيل عملية الإدارة القطرية، ومعنويات الموظفين، والمساءلة، إذ أن هذه الأمور لم ترد في التقرير.

١١٤ - وأجاب قائد الفريق أنه لم يكن هناك أي تركيز خاص على إدارة التغيير، ولكن استنادا إلى ما تمكن الفريق من ملاحظته، فإن هيكل اليونيسيف الحالي يعكس عموما واقع الحالة، ومكتبا اليونيسيف في هذين البلدين يعملان بفعالية. وذكر أن الغرض من الزيارة هو التعرف على الكيفية التي يجري بها تنفيذ برامج اليونيسيف.

لام - تقديم جائزة موريس بات لعام ١٩٩٧ الممنوحة من اليونيسيف

١١٥ - أدلى كل من الرئيس والمديرة التنفيذية ببيان موجز هنأ فيه مركز المساعدة القانونية في ناميبيا على اختياره للفوز بجائزة موريس بات لعام ١٩٩٧ التي تمنحها اليونيسيف. وتسلم السيد اندرو كوربات، مدير المركز، الجائزة نيابة عن هذا الأخير.

ميم - مسائل أخرى

١١٦ - أعرب ممثل ألبانيا عن عميق تقدير بلده للعمل الذي اضطلعت به اليونيسيف في ذلك البلد أثناء المشاكل التي مر بها مؤخرا. وشكر اليونيسيف، وبخاصة ممثل اليونيسيف، على الدعم المستمر والمطرد الذي تقدمه. وأضاف أن ما برهن عليه موظفو اليونيسيف من "شجاعة وتفان" في تيرانا يمثل عمل منظومة الأمم المتحدة بأكملها في ألبانيا.

نون - ملاحظات ختامية مقدمة من المديرة التنفيذية ورئيس المجلس التنفيذي

١١٧ - سلّمت المديرة التنفيذية، في ملاحظاتها الختامية، بمثابرة جميع المشاركين وحسن استعدادهم بغية التوصل إلى توافق في الآراء حول بعض المسائل الصعبة. وأضافت أن الاجتماع غير الرسمي الذي عقده المجلس بشأن إصلاح الأمم المتحدة أثبت أهمية المشاركة والاكتراث. واليونيسيف مستعدة لقبول التغيير،

ولكن من المهم أن تواصل نصرة الأطفال. وأشارت إلى أن الدعم الذي تقدمه اللجان الوطنية لليونيسيف في هذا الجهد ذو أهمية حاسمة، لأنها تمثل صوت الذين لا ينتمون إلى منظومة الأمم المتحدة.

١١٨ - وأثناء هذه الدورة ركز القدر الأكبر من المناقشات على سبل تحسين برامج اليونيسيف، ولا سيما فيما يتصل بالاستراتيجية المتعلقة بالأطفال المحتاجين إلى تدابير حماية خاصة وعلى النحو الوارد في تقرير المديرة التنفيذية. وكانت هذه الدورة مثمرة جدا، ولكن الدورة العادية الثالثة في أيلول/سبتمبر ستتطلب قدرا أكبر بكثير من العمل والابتكار والنزاهة في سياق إصلاح الأمم المتحدة.

١١٩ - وشكرت المديرة التنفيذية أعضاء المكتب وأعضاء المجلس والوفود المراقبة وممثلي اللجان الوطنية لما قدموه من مشورة وما أنجزوه من عمل شاق. وأضافت أنها واثقة من أن المناقشات أظهرت ثراء أنشطة برنامج اليونيسيف وكذلك بواعث تشجيع على التقدم في تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وشددت على أن أحد التحديات الهائلة التي تواجه المنظمة هو كفالة أن يعترف للطفل والمرأة على وجه التحديد، بنفس المجموعة من حقوق الإنسان الممنوحة لغيرهما.

١٢٠ - وذكرت المديرة التنفيذية أن المناقشات أثناء هذه الدورة شددت على نقطة أساسية هي النهج القائم على الحقوق - أي أن المسؤولية الأولية عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل تقع على عاتق الحكومات، وأن دور اليونيسيف هو دعم تلك الجهود. ومن الواضح أن الاعتماد على إطار قائم على الحقوق لن يستتبع أي تغييرات أساسية في عملية البرامج القطرية. ولكن اليونيسيف تسلم بأنها، لأن الاتفاقية تشمل احتياجات الطفل الجسدية فضلا عن احتياجاته النفسية - الاجتماعية، يجب أن تواصل توسيع نطاق تحليلها لمعالجة مسألتي التفاوت والتمييز. وبالنظر إلى أن الاتفاقية وثيقة قانونية، لا بد أن تعمّق اليونيسيف اشتراكها في الجهود الرامية إلى حماية الأطفال بوصف ذلك مسألة قانونية فضلا عن أنه سياسة عامة.

١٢١ - وأعربت، في خاتمة بيانها، عن التقدير للفرصة التي أتيحت لتبادل الآراء والمشاغل حول عملية الإصلاح على نطاق المنظومة. وذكرت أن المناقشات أرست معيارا رفيعا للعمل البناء والمسؤولية.

جائزة موظفي اليونيسيف لعام ١٩٩٦ عن الخدمة الممتازة

١٢٢ - أعلنت المديرة التنفيذية عن الفائزين بجوائز الموظفين لعام ١٩٩٦، التي تُمنح كل عام اعترافا بالإنجازات المثالية لأعضاء المجموعات أو الأفرقة أو المكاتب أو الأقسام. والفائزون هم مركز العمليات التابع لمكتب برامج الطوارئ، نيويورك، لدعمه الفعال للميدان خلال الأزمات الإنسانية؛ وفريق العمليات التابع لمكتب اليونيسيف في لاغوس، نيجيريا، للتحسينات الهائلة التي أدخلها على كفاءة البرامج؛ ومكتب اليونيسيف في جاكرتا، اندونيسيا، لإنجازه الممتاز للبرامج؛ ومكتب اليونيسيف في كوناكري غينيا؛ لتحسيناته المبتكرة في مجال الإدارة.

ثالثا - المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي

١٤/١٩٩٧ - خطة العمل والميزانية المقترحة لعملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من عمليات لفترة الأشهر الثمانية من ١ أيار/ مايو إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧

ألف - النفقات المدرجة في ميزانية عملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من عمليات لموسم ١٩٩٧

إن المجلس التنفيذي

١ - يوافق، بالنسبة للفترة المالية الممتدة من ١ أيار/ مايو إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، على النفقات المدرجة في الميزانية البالغة ٨٥,٣ مليون دولار بالصيغة المفصلة أدناه والموجزة في العمود الثاني من المرفق الأول من الوثيقة E/ICEF/1997/AB/L.8:

	بملايين دولارات الولايات المتحدة
مكتب المدير	٠,٣
خط الانتاج والتسويق	٥٥,٢
جمع الأموال من القطاع الخاص	٧,٩
العمليات والمالية	٩,٨
المجموع الفرعي	٧٣,٢
المصروفات غير التشغيلية:	
برنامج تنمية الأسواق	٣,٠
برنامج تنمية جمع الأموال	٧,٨
نصيب عملية بطاقات المعايدة من تكاليف اليونيسيف الإدارية	٠,٦
برنامج تنمية اللجان الوطنية في وسط وشرق أوروبا	٠,٧
المجموع الفرعي	١٢,١
مجموع النفقات، موحّدة[أ]	٨٥,٣

٢ - يأذن للمديرة التنفيذية بما يلي:

(أ) للاطلاع على التفاصيل، انظر E/ICEF/1997/AB/L.8، الجدول ٢.

(أ) تكبد النفقات الموجزة في العمود الثاني من المرفق الأول من الوثيقة E/ICEF/1997/AB/L.8 وزيادة النفقات حتى المستوى المشار إليه في العمود الثالث من المرفق الأول من نفس الوثيقة، إذا ما ارتفعت العائدات الصافية الظاهرة من مبيعات المنتجات و/ أو من جمع الأموال من القطاع الخاص إلى المستويات المشار إليها في العمود الثالث من المرفق الأول، وبالتالي تخفيض النفقات إلى ما دون المستوى المشار إليه في العمود الثاني إلى الحد الذي تتطلبه الظروف في حالة انخفاض العائدات؛

(ب) تحويل الأموال عند الضرورة بين مختلف الميزانيات، كما هو مفصل أعلاه؛

(ج) إنفاق مبلغ إضافي بين دورات المجلس التنفيذي، إذا ما اقتضت ذلك تقلبات أسعار الصرف، لضمان استمرار عملية بطاقات المعايدة.

باء - الإيرادات المدرجة في الميزانية لموسم ١٩٩٧

إن المجلس التنفيذي

يحيط علما بأن العائدات الصافية لعملية بطاقات المعايدة، فيما يتعلق بالفترة المالية الممتدة من ١ أيار/ مايو إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، مدرجة في الميزانية بمبلغ ٢٥٩,٩ مليون دولار حسبما يرد في العمود الثاني من المرفق الأول من الوثيقة E/ICEF/1997/AB/L.8.

جيم - قضايا السياسة العامة

إن المجلس التنفيذي

١ - يوافق على التغييرات في الوظائف بنقصان صاف قدره تسع وظائف حسب المبين في المرفقين الرابع والسادس من الوثيقة E/ICEF/1997/AB/L.8.

٢ - يجدد برنامج تنمية الأسواق بمبلغ ٣,٠ ملايين دولار مقررة لعام ١٩٩٧؛

٣ - يجدد برنامج تنمية الأسواق بمبلغ ٧,٨ ملايين دولار مقررة لعام ١٩٩٧؛

٤ - يُجدد برنامج تنمية اللجان الوطنية في وسط وشرق أوروبا الذي يضم ١٠ بلدان، بميزانية قدرها ٠,٧ مليون دولار مقررة لعام ١٩٩٧؛

٥ - يأذن للمديرة التنفيذية بأن تتكبد في الفترة المالية ١٩٩٧ نفقات تتصل بتكاليف السلع المسلمة (إنتاج/ شراء مواد أولية وبطاقات ومنتجات أخرى) للسنة المالية ١٩٩٨ بمبلغ يصل إلى ٤٢,٣ مليون دولار كما هو مبين في الخطة المتوسطة الأجل لعملية بطاقات المعايدة (انظر الجدول ٨ من الوثيقة E/ICEF/1997/AB/L.8).

الدورة السنوية
٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٧

١٥/١٩٩٧ - التقرير المالي والبيانات المالية لعملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من عمليات للعام المنتهي في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٦

إن المجلس التنفيذي

يحيط علما بالتقرير المالي والبيانات المالية لعملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من عمليات للعام المنتهي في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٦ (E/ICEF/1997/AB/L.9).

الدورة السنوية
٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٧

١٦/١٩٩٧ - تقرير عن اجتماع لجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة

إن المجلس التنفيذي

يحيط علما بتقرير لجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن اجتماعها السادس المعقود في بوخارست، رومانيا، في يومي ٥ و ٦ أيار/ مايو ١٩٩٧ (E/ICEF/1997/18) **وبالتوصيات الواردة فيه.**

الدورة السنوية
٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٧

١٧/١٩٩٧ - تقرير عن اجتماع لجنة السياسة الصحية المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية

إن المجلس التنفيذي

يحيط علما بتقرير لجنة السياسة الصحية المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية عن دورتها الحادية والثلاثين المعقودة في مقر منظمة الصحة العالمية في جنيف، في يومي ١٩ و ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٧ (E/ICEF/1997/19) وبالتوصيات الواردة فيه.

الدورة السنوية
٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٧

١٨/١٩٩٧ - النظام المعدل لتوزيع الموارد العامة على البرامج

إن المجلس التنفيذي

١ - يثني على الأمانة لتنفيذها المقرر ٣٤/١٩٩٦ (E/ICEF/1996/12/Rev.1) بشأن توزيع الموارد العامة، وللعمل الذي جرى الاضطلاع به بالتشاور الوثيق مع المجلس التنفيذي لدى مراجعة النظام الحالي لتوزيع الموارد العامة؛

٢ - يؤكد عزمه على إعطاء أولوية عليا لاحتياجات الأطفال في البلدان ذات الدخل المنخفض، ولا سيما أقل البلدان نموا وبلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٦/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، بشأن التقدم المحرز في منتصف العقد في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٧/٤٥ الخاص بمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، ووفقا لمقررات المجلس التنفيذي ذات الصلة وبيان مهمة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ويذكّر بوجه خاص في هذا السياق بالفقرات ١٠ و ١١ و ١٢ من منطوق القرار ١٨٦/٥١ بشأن الحاجة إلى زيادة الموارد زيادة كبيرة، مع التشديد مجددا على أهمية زيادة الموارد العامة لليونيسيف، وعلى الحاجة الملحة إلى ذلك.

٣ - يؤكد مجددا مبادئ استحقاق جميع البلدان المتلقية على أساس السمات الأساسية للأنشطة التنفيذية لنظام الأمم المتحدة الإنمائي، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة؛

٤ - يحيط علما بالنظام المعدل لتوزيع الموارد العامة المتاحة للبرامج، حسبما ورد بيانه في الوثيقة E/ICEF/1997/P/L.17؛

٥ - يقر النظام المعدل لتوزيع الموارد العامة، بالصيغة الواردة في مرفق هذا المقرر، ويطلب الى المديرة التنفيذية تنفيذ هذا النظام وفقا لذلك؛

٦ - يؤكد الحاجة إلى الرصد الشامل لأثر النظام المعدل على مراكز الأطفال في البلدان القريبة من مستويات التخرج أو تجاوزتها؛

٧ - يطلب الى المديرة التنفيذية تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي عن تنفيذ هذا المقرر، وخاصة عن استخدام نسبة الـ ٧ في المائة المجنبة للمرونة، وذلك بشكل منتظم في تقريرها السنوي، وكذلك في أي منعطف حاسم أثناء التنفيذ؛

٨ - يقرر أن يقوم، في عام ٢٠٠٣، آخذا في الاعتبار محصلة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١ المحددة في الفقرة ٢٧ من القرار ١٨٦/٥١ المذكور أعلاه، باستعراض النظام المعدل لتوزيع الموارد العامة، بغية تحسين عناصره المختلفة من أجل استمراره، في جملة أمور، بهدف إضفاء زيادة كبيرة على توزيع الموارد العامة لأقل البلدان نموا ولأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ويطلب إلى المديرة التنفيذية تزويد المجلس التنفيذي بتقرير شامل عن التقدم المحرز في هذا الصدد.

المرفق

توزيع الموارد العامة مع تنفيذ النظام المعدل بدءا من ١٩٩٩

أولا - الموارد العامة من أجل البرامج

١ - تعرف الموارد العامة المتصلة بالبرامج بأنها المدخل المباشر لتحقيق أهداف برنامج بعينه أو مشروع بعينه للتعاون الإنمائي يكون متاحا في نطاق "الموارد العادية" (قارن: تنسيق الميزانيات) لليونيسيف. ولا ينطبق النظام المعدل لتوزيع الموارد العامة إلا على هذا الجزء من "الموارد العادية"، ومن ثم فهو لا ينطبق على الأجزاء الخاصة بميزانية الدعم أو على الأموال التكميلية ("الموارد الأخرى"). ومثال ذلك أن الموارد العامة المتاحة من أجل البرامج في عام ١٩٩٦ بلغت ٣١٧ مليون دولار، بالمقارنة بموارد ميزانية الدعم البالغة ٢٤٦ مليون دولار أو بالأموال التكميلية البالغة ٥٤٥ مليون دولار.

ثانيا - أهداف النظام المعدل لتوزيع الموارد العامة

٢ - لا يزال النظام المعدل يستند إلى المعايير الأساسية الثلاثة القائمة، وهي: معدل الوفيات تحت سن الخامسة، ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، وتعداد الأطفال. ويستهدف:

(أ) إعطاء أولوية متزايدة تدريجيا لأطفال البلدان ذات الدخل المنخفض، ولا سيما أقل البلدان نموا وبلدان أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى؛

(ب) ضمان استمرار استخدام السلطة الأدبية لليونيسيف من أجل مناصرة حقوق الأطفال واحتياجاتهم، وضمان ارتفاع مستوى جودة السياسات والمشورة؛

(ج) توزيع موارد عامة تكفي لتعزيز التنفيذ الفعال للبرامج في البلدان المعنية؛

(د) مراعاة الاحتياجات المتطورة والظروف الخاصة للأطفال من خلال توفير القدر الملائم من المرونة.

ثالثا - تنفيذ توزيع الموارد العامة

ألف - السمات الرئيسية للتوزيع

٣ - تتمثل السمات الرئيسية للتوزيع فيما يلي:

(أ) سيوزع ثلثا الموارد العامة للبرامج على الأقل استنادا إلى المعايير الأساسية الثلاثة (معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة؛ ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي؛ وعدد الأطفال)؛

(ب) يتلقى كل بلد مشمول ببرنامج قطري لليونيسيف حصة استنادا إلى المعايير الأساسية الثلاثة، باستخدام الصيغة القائمة ونظام الترجيح المحسَّن الوارد في المرفق الأول للوثيقة E/ICEF/1997/P/L.17؛

(ج) يتلقى كل بلد مشمول ببرنامج قطري لليونيسيف حصة دنيا قدرها ٠٠٠ ٦٠٠ دولار لغرض البرمجة الأساسية. وسيجري الإبقاء على هذا المبلغ عندما تزيد مستويات الموارد العامة أو تظل ثابتة. أما إذا انخفضت مستويات الموارد العامة، فتخفض الحصة الدنيا بنفس النسبة؛

(د) ستستخدم الحصة الدنيا على وجه الحصر للمساعدة البرنامجية، وتُغطى تكاليف ميزانية الدعم بواسطة موارد أخرى خارجة عن الحصة الدنيا؛

(هـ) لا يتلقى أي بلد من أقل البلدان نموا حصة دون مستواه المحسوب في إطار النظام الحالي؛

(و) يجري تفادي التغيرات المفاجئة في المخصصات القطرية بوضع حد أقصى لها هو ١٠ في المائة بالمقارنة مع مستوى السنة السابقة؛

(ز) البلدان التي بلغت عتبة مركبة يزيد فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي على ٨٩٥ ٢ دولارا وتقل فيها وفيات الأطفال دون الخامسة عن ٣٠ لكل ٠٠٠ ١ مولود حيا تستبعد تدريجيا من توزيع الموارد العامة للمساعدة البرنامجية وفقا لأحكام الفقرة ٥ (ب) أدناه؛

(ح) تستمر البلدان المشمولة بالبرامج الثلاثة المتعددة الأقطار في تلقي مبلغ إجمالي مركب يكفي لأنشطة برنامجية لها مقومات البقاء وفعالة؛

(ط) يستمر تمويل البرامج الخاصة من الموارد العامة حسب موافقة المجلس التنفيذي؛

(ي) تجنب نسبة ٧ في المائة من الموارد العامة للبرامج بغية الاستجابة المرنة للتنوع الكبير في حالات البلدان وللاحتياجات المتغيرة والظروف الاستثنائية؛

(ك) يستمر تخصيص معظم صافي الدخل من مبيعات بطاقات المعايدة وغيرها من المنتجات في البلدان النامية لبلد المنشأ بغية تمويل البرامج التي لم تمول من برامج التمويل بالأموال التكميلية التي أقرها المجلس التنفيذي؛

(ل) يوزع رصيد نهاية السنة المقدر غير المسدد لصندوق الطوارئ البرنامجي على فرادى البلدان على أساس كل حالة على حدة، ويحمل على الموارد العامة المحتفظ بها لهذا الغرض.

باء - استخدام نسبة الـ ٧ في المائة المجنبة لأغراض المرونة

٤ - تبت المديرة التنفيذية في المخصصات الموزعة من هذه الحصة من الموارد العامة للبرامج، تحقيقا للأهداف التالية:

(أ) تشجيع التفوق في الأداء؛

(ب) الاستجابة للفرص الناشئة لصالح الأطفال؛

(ج) تخفيف أثر أوجه العجز في الموارد العامة المقدرة المتاحة للبرامج على المخصصات القطرية؛

(د) تقليل حالات اختلال التوازن بين الموارد العامة والأموال التكميلية للبرامج القطرية التي أقرها المجلس التنفيذي. وفي حالات التنافس بين أوضاع متشابهة في بلدان مختلفة على الموارد المحتفظ بها المتاحة، تعطى الأولوية لاحتياجات البلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما أقل البلدان نموا؛

(هـ) تفادي التغيرات المفاجئة في مستوى الموارد العامة المخصصة لفرادى البلدان نتيجة لتنفيذ النظام المعدل.

جيم - طرائق تنفيذ النظام المعدل

٥ - تتمثل طرائق التنفيذ فيما يلي:

(أ) يبدأ التنفيذ التدريجي للنظام المعدل في عام ١٩٩٩؛

(ب) ترصد المديرة التنفيذية عن كثب وتقيم تنفيذ النظام المعدل وأثره على حياة الأطفال في جميع البلدان المشمولة بالبرامج، ولا سيما حالة الأطفال في البلدان التي لها عتبة مركبة لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي قدرها ٨٩٥ ٢ دولارا ومعدل لوفيات الأطفال دون الخامسة يبلغ ٣٠ لكل ٠٠٠ ١ مولود حي. وتدخل المديرة التنفيذية في حوار مفتوح مع البلدان التي تقارب أو تتخطى مستوى الخروج بهدف دراسة إمكانات الاستعاضة عن الموارد العامة الآتية من اليونيسيف بموارد آتية من الحكومة (على سبيل المثال، تقاسم تكاليف أنشطة اليونيسيف المستمرة) أو من مصادر أخرى (مثل التمويل التكميلي)؛

(ج) تقدم المديرة التنفيذية تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن تنفيذ النظام المعدل، ولا سيما عن استخدام نسبة الـ ٧ في المائة المجنبة لأغراض المرونة، وذلك بشكل منتظم في تقريرها السنوي، وكذلك في أي منعطف حاسم ترى فيه أنه من المناسب توجيه انتباه المجلس التنفيذي في وقت مبكر إلى الصعوبات المواجهة أو المرتآة أثناء التنفيذ. وفي أي حال، ينبغي أن يتضمن كل تقرير سنوي مرفقا محددا (على سبيل المثال، رسوما بيانية تقارن النسب المئوية للحصص المدفوعة بالفعل حسب المناطق وفئات البلدان بالحصص المستهدفة) يقيّم تطور النظام المعدل والخبرة المكتسبة خلاله أثناء فترة التنفيذ الماضية؛

(د) سوف يستعرض المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٣ النظام المعدل لتخصيص الموارد العامة إما لتقييم دقته وإما لتكييفه مع الاحتياجات غير المتوقعة الناشئة أثناء السنوات الأولى من تنفيذه، وفي جميع الحالات لتحسينه بغية مواصلته. ولهذا الغرض، ستقدم المديرة التنفيذية تقريرا شاملا عن التقدم المحرز والخبرة المكتسبة خلال تنفيذ النظام المعدل وعن المقترحات التي ترمي إلى إدخال تحسينات

بما في ذلك، في جملة أمور، سبل ووسائل تخصيص ٦٠ في المائة من الموارد العامة لأقل البلدان نموا و ٥٠ في المائة لأفريقيا جنوب الصحراء.

الدورة السنوية
٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧

١٩/١٩٩٧ - ضمان حقوق الطفل في البقاء والنماء والحماية في أفريقيا

إن المجلس التنفيذي

١ - يذكّر بقراره ١٨/١٩٩٥ (E/ICEF/1995/9/Rev.1)، ويضع في اعتباره التزام منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تجاه أفريقيا باعتبارها أمس المناطق حاجة وأعلاها أولوية؛

٢ - يقر بأن حالة الأطفال في عدد من بلدان أفريقيا لا تزال خطيرة بسبب العوامل الاجتماعية - الاقتصادية، والكوارث الطبيعية والتي من صنع البشر، والعنف، والاستغلال، فضلا عن النمو الديمغرافي وآفة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٣ - يحيط علما بالتقرير المرحلي الذي قدمته المديرة التنفيذية عن ضمان حقوق الطفل في البقاء والحماية والنماء في أفريقيا (E/ICEF/1997/15)، وبتقرير المديرة التنفيذية عن متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (E/ICEF/1997/14)، اللذين يبينان أنه رغم نجاح عدة بلدان أفريقية في تحقيق تقدم ملموس نحو أهداف مؤتمر القمة العالمي، فإن الإنجاز في مجموعه أبطأ كثيرا من نظيره في مناطق أخرى، ولا سيما في مجالات معدلات وفيات الأمهات والأطفال، وسوء التغذية، والتعليم الأساسي، والإصحاح؛

٤ - يقر بأن تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي في السياق الأفريقي الحالي مازال يشكل تحديا ضخما أمام معظم البلدان، ويحث المديرة التنفيذية على الدعوة إلى تقديم موارد إضافية، من المصادر الخاصة والعامة على السواء، لتمويل برامج في أفريقيا من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى التعجيل بتحقيق هذه الأهداف بوصفها خطوات ضرورية على طريق التنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الطفل؛

٥ - يطلب الى المديرة التنفيذية مواصلة العمل مع الحكومات الأفريقية، والوكالات المتعددة الأطراف والثنائية، والمنظمات غير الحكومية، من أجل زيادة طاقات الخدمات الصحية المتكاملة التي تستخدم نهج مبادرة باماكو؛ وتوسيع نطاق جهود مكافحة الملاريا والقضاء عليها؛ وزيادة فرص الالتحاق بالتعليم الابتدائي وتحسين نوعيته، وخاصة للبنات؛ والنهوض بمستوى التغذية، والتعجيل بإحراز تقدم في توفير امدادات المياه ومرافق الإصحاح؛

٦ - يحث المديرة التنفيذية على ما يلي:

(أ) التوسع في الدعم الذي توفره اليونيسيف للأطفال الأفريقيين المحتاجين إلى حماية خاصة، بمن فيهم أولئك الموجودين في حالات نزاع مسلح؛

(ب) العمل في جميع القطاعات ومع جميع شركاء اليونيسيف، وخاصة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، لبناء القدرات الأفريقية في مجال الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب ومكافحة انتشاره؛

٧ - يسلم بأهمية دور اليونيسيف في مبادرة الأمم المتحدة الخاصة لأفريقيا على نطاق المنظومة، والتي ستعزز تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا، ويطلب إلى المديرة التنفيذية كفالة استمرار اليونيسيف في أداء دور فعلي في العمل المشترك بين الوكالات من أجل تنفيذ هذه المبادرة؛

٨ - يطلب إلى اليونيسيف مواصلة العمل مع الحكومات والأطراف المانحة للتشجيع على إعادة توزيع الموارد الوطنية لصالح القطاعات الاجتماعية على غرار ما يرد في مبادرة ٢٠/٢٠؛

٩ - يحث المديرة التنفيذية على مواصلة الدعوة إلى اتخاذ تدابير تكفل تخفيض عبء الديون الرسمية على البلدان الأفريقية، بما في ذلك إلغاء الديون وتحويلها إلى الاستثمار الاجتماعي؛

١٠ - يطلب إلى المديرة التنفيذية تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ المقرر الحالي بشأن ضمان حقوق الطفل في البقاء والنماء والحماية في أفريقيا، وذلك في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في عام ١٩٩٩.

الدورة السنوية
٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧

٢٠/١٩٩٧ - متابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل

إن المجلس التنفيذي،

١ - يلاحظ مع التقدير التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف منتصف العقد التي حددها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل؛

٢ - يسلم بأن اتفاقية حقوق الطفل توفر إطارا يكفل أن تكون جميع حقوق الأطفال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والمدنية مضمونة وبأن تحقيق أهداف مؤتمر القمة سيكون خطوة رئيسية نحو كفالة جميع حقوق الأطفال الأساسية؛

٣ - يعترف بالتحديات الهائلة في المستقبل التي يمثلها تحقيق أهداف نهاية العقد، وخاصة في مجالات الصحة، مع التركيز على معدلي وفيات الأطفال دون الخامسة والأمهات، وسوء التغذية، والتعليم الأساسي والمياه والمرافق الصحية، ويطلب من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إيلاء الاعتبار الواجب للأطفال الذين يتطلبون اتخاذ تدابير خاصة لحمايتهم، من قبيل الأطفال الذين يعانون من عمل الأطفال والاستغلال الجنسي وحالات العجز؛

٤ - يحث جميع الحكومات والمجتمع الدولي والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني ووسائط الإعلام والمجتمعات المحلية على إعادة تأكيد التزامها تجاه الأطفال وعلى تخصيص موارد بشرية ومالية إضافية إلى الحد الأقصى لدعم تحقيق أهداف مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٠؛

٥ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تعمل مع الحكومات من أجل زيادة تعزيز القدرات الوطنية على جمع واستخدام البيانات، بما فيها البيانات الموزعة حسب نوع الجنس والعمر، وتحديد المؤشرات المناسبة ذات الصلة، القابلة للمقارنة والملائمة زمنيا لرصد التقدم المحرز صوب إعمال حقوق الأطفال وبلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي، ووضع مؤشرات أساسية تمكن من المقارنة بين البلدان ومؤشرات إضافية تعكس واقع البلد؛

٦ - يحث كذلك جميع الحكومات على اعتماد استراتيجيات مناسبة تكفل أن تكون حقوق جميع الأطفال مضمونة، وفقا لاتفاقية حقوق الطفل، بتعزيز برامج عملها الوطنية ودون الوطنية حيثما اقتضت الضرورة ذلك، وفي هذا الصدد يدعو اليونيسيف إلى مواصلة تعاونها مع لجنة حقوق الطفل في تيسير التنفيذ الوطني للاتفاقية وعملية رصده، فضلا عن نظام تقديم التقارير الخاص بها؛

٧ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تدعم الأمين العام في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٦/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦؛

٨ - يطلب أيضا إلى المديرة التنفيذية أن تتخذ التدابير اللازمة، كجزء من عملية البرامج القطرية، وبالتعاون الوثيق مع الوكالات الأخرى والمانحين الثنائيين لتقوم بالدعوة إلى بذل جهود من قبل الحكومات الوطنية والجهات الفاعلة المعنية الأخرى في المجتمع المدني لتحقيق أهداف مؤتمر القمة ضمن إطار برامج العمل الوطنية ودون الوطنية، وبدعم تلك الجهود؛

٩ - يطلب كذلك إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٨ تقريرا عن الخطوات المتخذة لتنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بتحسين تغذية الطفل والمرأة في البلدان النامية، مع مراعاة الموجز المستكمل للتقدم المحرز في منتصف العقد والتحديات الرئيسية التي ما زالت ماثلة في هذا المجال للوفاء بالأهداف في عام ٢٠٠٠ والحاجة إلى وضع نهج أكثر تكاملا وشمولا للقطاعات؛

١٠ - يطلب كذلك إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ١٩٩٨ تقريرا عن تنفيذ هذا المقرر.

الدورة السنوية
٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧

١٩٩٧/٢١ - تنفيذ سياسات اليونيسيف واستراتيجياتها بشأن الأطفال المحتاجين إلى تدابير حمائية خاصة

إن المجلس التنفيذي،

وقد درس التقرير عن "تنفيذ سياسات اليونيسيف واستراتيجياتها بشأن الأطفال المحتاجين إلى تدابير حمائية خاصة" (E/ICEF/1997/16)،

١ - يقر النهج الشامل لتنفيذ السياسة المتصلة بالأطفال المحتاجين إلى تدابير حمائية خاصة على النحو الوارد في التقرير، مع مراعاة التعليقات التي أبدتها الوفود في الدورة الحالية، ولا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى تحديد الأولويات، وتعيين ومواءمة آليات التنفيذ، والآثار المالية المترتبة عليها، فضلا عن معايير وآليات الرصد والتقييم المتواصلين؛

٢ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى المجلس في دورته السنوية لعام ١٩٩٨ تقريرا شفويا مشفوعا بورقة قاعة اجتماع توجز التقدم المحرز بشأن البنود المذكورة أعلاه، بما في ذلك إطار زمني للإجراءات المقبلة؛

الدورة السنوية
٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧

- - - - -